الفصل الأول

# التعريف بالنخبة السياسية

# وأنماطها ومحددات دورها

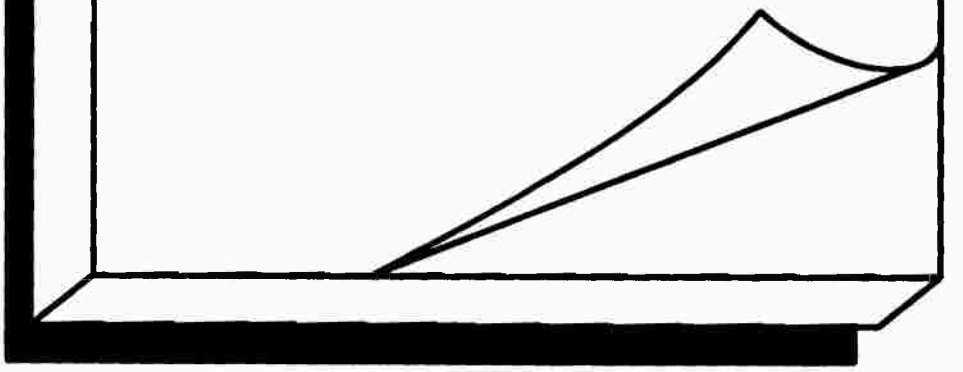

بدأ الاهتمام بدراسة النخبة كأحد فروع العلوم السياسية فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على إثر بروز عاملين جديدين فى المجال السياسى هما :

١ ـ السياسة الجماهيرية Mass Politics وهى تعنى بدراسة مشاركة الجماهير فى السياسة .

٢ ـ المنظمات الكبيرة التى تعنى أن السياسة لم تعد قاصرة على عدد محدود من الأفراد .

ومن هنا بدأ البعض يتساءل عن دور الجماعات القيادية المتعددة فى البرلمان والأحزاب والجهاز الإدارى ورجال الصناعة، كما بدأ المفكرون يبحثون المسائل المتعلقة بفن القيادة والعلاقة بين القادة والأتباع.... وفى هذا الإطار برزت نظرية الصفوة أو النخبة باعتبار أن هذا الصفوة هى حلقة اتصال بين القادة والجماهير .

ورغم أن هناك اتفاقًا عامًا بين معظم الباحثين فى العلوم الاجتماعية على وجود عدم مساواه فى توزيع القوة السياسية فى جميع المجتمعات الحديثة، فإن هناك خلافا حادا بينهم على شكل نمط توزيع القوة السياسية، وسنحاول فى مباحث ثلاثة معالجة موضوع النخبة، فنناقش فى المبحث الأول التعريف واتجاهات دراسة النخبة، وفى المبحث الثانى نتناول أنماط ودورة النخبة وشرعية وجودها، ثم فى المبحث الثالث محددات دور النخبة وظاهرة القيادة الكارزمية .

# المبحث الأول
# التعريف بالنخبة واتجاهات دراستها

## أولاً مفهوم النخبة :

تدل كلمة الصفوة فى اللغة العربية على معنى الخلاصة، فيقال صفوة الشيء خلاصته وخياره، ويقال اصطفاه أى اختاره. والصفوة من الماء ونحوه تعنى القليل وانتخب الشيء اختاره، والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم خيارهم. الانتخاب هو الاختيار والانتقاء ومنه النخبة وهم جماعة تختار من الرجال .

ويشير المصطلح " elite " فى اللغة الإنجليزية إلى جماعة أو جزء منها اختير أو نظر إليه على إنه الأفضل والأكثر نفوذًا وقدرة .

ومفهوم الصفوة فى شكله الحديث يعود إلى كتابات كل من فلفريدو باريتو Vilfredo Pareto ( ١٨٤٨ ـ ١٩٢٣ ) وجاتانوموسكا Gaeteno mosca ( ١٨٥٨ ـ ١٩٤١ ) وروبرت ميتشلز التى تعتبر فى الحقيقة رد فعل لكتابات كارل ماركس . فقد أراد هؤلاء الكتاب أن يبرهنوا على إخفاق النظرية الماركسية الخاصة بإمكانة الوصول إلى مجتمع لا طبقى عن طريق انقسام المجتمع إلى فئة قليلة العدد حاكمة، وفئة محكومة كثيرة العدد. واستخدام هؤلاء المفكرين فى ذلك مفهوم الصفوة السياسية كبديل لتصور ماركس الخاص بمفهوم الطبقة الاجتماعية .

ويستخدم مصطلح النخبة بشكل عام للإشارة إلى فئات هى فى الواقع ذات وضع رفيع فى المجتمع، وتمارس السلطة أو التأثير السياسى وتدخل فى صراعات مباشرة فى سبيل القيادة، وتضم هذه الفئات أعضاء الحكومة والإدارة العليا والقادة

العسكريين، كما تضم فى بعض الحالات العائلات ذات النفوذ السياسى من ارستقراطية أو البيت الملكى وقادة المؤسسات الاقتصادية القوية، وقد تشمل النخب المضادة المؤلفة من قادة الأحزاب السياسية المعارضة وممثلى مصالح وطبقات اجتماعية جديدة كقادة النقابات وفئات من رجال الأعمال والفكر.

وتقوم الفكرة الأساسية لكتاب الصفوة على وجود أقلية صغيرة فى كل المجتمعات البشرية.. وبغض النظر عن نوع الحكومة القائمة.. تضطلع بدور كبير فى اتخاذ القرارات السياسية وتهيمن على عملية التخصص الإكراهى للقيم وبيدها مقاليد الأمور، كما أن هناك فئة محكومة كثيرة العدد من الجماهير تطيع أوامر وتنفذ قرارات الأقلية كنتيجة حتمية لبناء القوة فى أى مجتمع. هذه الفئة القليلة العدد قد تحظى بمكانتها ليس نتيجة للانتخابات العادية، وإنما لعوامل أخرى كالانقلابات العسكرية أو التقاليد الدينية أو احتكار السلطة أو ما شابه ذلك.

إن موضوع النخبة كان مثار جدل نظرى وأيديولوجى ومنهجى، فالمفهوم الأساسى للنخبة الذى وضعه كل من موسكا وباريتو فى أوائل القرن العشرين باعتبار أن كل مجتمع ينقسم دائمًا إلى جماعة حاكمة صغيرة العدد، وأخرى محكومة أكبر من الأولى، وأطلق موسكا على الفئة الصغيرة العدد اصطلاح "الطبقة السياسية" وباريتو "الطبقة الحاكمة" تمييزًا لها عن النخبة غير الحاكمة، ونظر إليها كل منهما على أنها أقلية يتمتع أفرادها بالموهبة والثروة أى إنهم الأفراد المتفوقون.

ويوافق ماركس وميتشلز على تقسيم المجتمع إلى جماعات حاكمة وأخرى محكومة، وإن اختلف أسلوب كل منهما؛ حيث يرى ماركس أن المجتمع مقسم إلى طبقات متصارعة، وهذا الصراع ضرورى للعملية التاريخية، والطبقة الحاكمة هى التى تملك وسائل الإنتاج وهى تتمثل فى العصر الحديث فى رجال الصناعة والأعمال، وهذا الوضع سيتغير عندما تتمكن الاغلبية المستقلة من السيطرة على وسائل الإنتاج من خلال الثورة الحتمية، وتضع حدًّا لسيطرة الأقلية الذى يقود بدوره إلى إلغاء الحكومة ذاتها.

أما ميتشلز فقد تحدث عن حكم الأقلية فى نظريته "القانون الحديدى للأوليجاركية" من خلال دراسته للأحزاب الاشتراكية فى أوروبا، وتوصل إلى نتيجة مؤادها أن أى منظمة إنسانية تميل إلى الإوليجاركية وتتكون داخلها جماعة صغيرة تحتكر السلطة السياسية لنفسها... ويتناول ميتشلو نشأة النخبة داخل إطار الديمقراطية معتقدًا أن ذلك أمرًا حتميًّا .

ومن المسلم به لدى أصحاب نظرية النخبة أن يعترى الأقلية المسيطرة على مراكز القيادة ومسالك التأثير تغيير فى العضوية عبر الزمن، وقد تستبدل النخبة كليا كما يحدث فى حالة الثورات بنخبة مضادة .

وهكذا فإن الصراع فى نظر أصحاب نظرية النخبة هو بين الصفوة السياسية المسيطرة وأى صفوة جديدة منافسة لها على السلطة، والجماهير غير المنظمة ليس لها تأثير فى الصراع السياسى وتبرز أهميتها فقط عندما يتم تنظيمها وتوحيدها بواسطة إحدى الصفوات القيادية. ويبدو أن الهدف الرئيسى لمفهوم الصفوة تفادى مشكلة إثبات أن طبقة اجتماعية معينة تسيطر بالفعل على أوجه الحياة الاجتماعية. وهو بذلك يشير إلى أقلية منظمة حاكمة للأغلبية غير منظمة محكومة، على عكس مفهوم الطبقة الاجتماعية المسيطرة سياسيًّا، فتشير إلى طبقة مسيطرة وطبقة أو طبقات أخرى منظمة أو فى طريقها إلى التنظيم وأساس السيطرة هو ملكية وسائل الإنتاج.

وتشترط النظرية التقليدية ضرورة توافر شروط ثلاثة لتجعل من الأقلية نخبة، هذه الشروط هى:

١. الوعى الذاتى.

٢. التماسك الداخلى.

٣. التعاون بين الأعضاء.

إذا كانت دراسة النخبة تتطلب البحث عن أولئك الذين يتولون سلطة التأثير فى الحياة السياسية والقرارات الرئيسية على مستوى المجتمع ككل، فإننا نجد أن

المجتمعات الغربية المعاصرة لا يوجد بها نخبة واحدة بالمعنى المفهوم، وإنما هناك نظام مركب من النخب المتخصصة المرتبطة بالنظام الاجتماعى من ناحية وببعضها البعض من ناحية أخرى .

ويمكن تصنيف النخب طبقا للمشاكل الوظيفية التى يجدر بكل مجتمع أن يجد حلولاً لها، وهى تحقيق الأهداف والتكاليف واستمرار النموذج وإدارة التوتر، وعلى ذلك فإن هناك أربع أنواع من النخب القيادية، يمكن أن تحتوى على عدد لا نهائى من النخب الفرعية، هى :

١. النخبة السياسية .

٢. النخبة الاقتصادية، العسكرية، الدبلوماسية، العلمية.

٣. النخبة التى تمارس سلطة معنوية.

٤. النخبة التى تجعل المجتمع مترابطا نفسيا وعاطفيا، وتتكون من النجوم المشهورين مثل الفنانين والكتاب ونجوم السينما والمسرح والأسماء البارزة فى مجال الرياضة والترفيه .

ورغم أن الوظائف العامة للنخبة تكاد تتشابه فى كل مكان بالسعى إلى تجسيد الوحدة المعنوية والعضوية والجماعية، عن طريق تأكيد الأهداف والمصالح المشتركة وحل الصراعات داخل الجماعة والحماية من الأخطار الخارجية التى تهدد المجتمع، فإن المجتمعات تختلف فى الكيفية التى تحول بها هذه الوظائف الى مؤسسات حية.. ففى المجتمعات البدائية تقوم جهة واحدة بتولى هذه الوظائف، وفى مجتمعات أخرى تظهر جهات متعددة وأكثر تخصصا، وفى المجتمعات الصناعية يبدو الاتجاه جليا نحو نخب متعددة حيث يصاحب تخصصها الوظيفى نمو معنوى وتنظيم ذاتى، ويؤكد كارل دويتش أنه رغم أن النخبة هى الفئة القليلة من الأفراد، والتى لا تزيد عن ٥٪ من السكان فى مجتمع ما، وتتوافر لديها قيمة واحدة على الأقل من القيم الأساسية أكثر من بقية فئات المجتمع، فهى تميل إلى التعدد فى المجتمع المعاصر فهناك النخبة الاقتصادية والسياسية ونخبة العلماء ورجال الدين والقضاء ... إلخ .

وفى الواقع ورغم تعدد هذه النخب واختلافها.. فإنها تملك القدر الكافى من المهارة التى تمكنها من تلافى أى فروق واضحة، فالفنانين ورجال الأعمال والسياسيين والعلماء كلهم ذوى تأثير، ولكن فى دوائر منفصلة وعلى مستويات مختلفة، هذا التعدد يعكس ويؤكد الطبيعة التعددية للمجتمعات المعاصرة على وجه العموم، وهناك عامل مهم يفوق هذه النخب بغض النظر عن مهاراتها ومواهبها المختلفة ألا وهو الوزن الاجتماعى؛ حيث إن البعض منهم يمارس نشاطًا ذا دلالة اجتماعية أكثر أهمية، فالنخب التى يشار إليها باعتبارها النخب الحاكمة أو السلطوية تثير اهتمامًا خاصًا؛ حيث إنها المحرك الأساسى للمجتمع ككل، ويطلق عليها النخب القيادية تمييزًا لها عن النخب الأخرى الفرعية من حيث التأثير والتعدد والتنظيم.

وقد عرفت المجتمعات الإنسانية خلال تطورها صور متعددة للصفوة، اختلفت أدوارها طبقًا لحجم المجتمع وتنوع مجالات النشاط، وهذه الصور هى:

**١ – الفئة الحاكمة Ruling Caste :**

وتعتبر الطقوس الدينية هى القوة الأساسية التى تساند مركز هذه الطائفة الحاكمة، وتمثل هذه الفئة أهم الطبقات الاجتماعية فى مجتمعها، ويرتبط أفرادها برابطة الدم ويتمتعون بنشاط اقتصادى محدد.

**٢ – الارستقراطية Aristocracy :**

طبقة تحتكر ممارسة الوظائف الاجتماعية والسياسية، وتتكون من عائلات مرتبطة برابطة الدم والثروة وأسلوب معين للحياة، ولديهم دخل خاص من امتلاك الأراضى.

**٣ – الطبقة الحاكمة Ruling Class :**

طبقة اجتماعية واحدة يجيء أعضاؤها من مجالات مختلفة ذات أسس من الثروة والملكية أكثر من أسس الدم أو الدين، هذه الطبقات تولت الأمور الاقتصادية فى

بداية الأمر أكثر من القوة السياسية، ولكن تأثيرها آخذ فى الامتداد فى كل الأنشطة الاجتماعية، ورغم تعدد الفروق والتخصصات إلا أنها ترتبط بثقافة مشتركة ونشاط متداخل فيما بينها .

**٤ – النخبة الاستراتيجية Strategic Elite :**

فى هذه الحالة لاتوجد طبقة واحدة، تملك مفاتيح الوظائف الاجتماعية وسبب امتلاكها لمركز الصفوة لايرجع إلى رابطة الدم أو الثروة، ولكن طبقًا للكفاءة والمهارات الخاصة.. وهذه النخبة تتميز بالتعدد وعدم الاستمرارية. والعوامل الأساسية التى تكمن وراء التحول من الأرستقراطية أو الطبقة الحاكمة إلى نخبة، هى النمو السكانى والتعدد الوظيفى والاختلاف المعنوى والبيروقراطية المتزايدة.

وبوجه عام فإنه حيث يوجد مجتمع متجانس بلا فروق واضحة، فإن النخبة القائدة تكون قليلة العدد، وتأخذ سلطاتها طابع الشمول بينما فى المجتمعات ذات الفروق والاختلافات المتعددة فإن النخب تتعدد وتتخصص، وفى المجتمع الصناعى ذى التعدد العرقى والإقليمى والوظيفى، وحيث تعدد العمل والثروة والمركز وأسلوب الحياة والسلطة فإن السلطة لا يمكنها أن تتركز فى حاكم واحد، يكون هو القائد أو الحاكم أو الكاهن أو حتى فى طبقة واحدة تتميز بالتوازن أو التقليدية.

ولذا فإن النخبة داخل هذا المجتمع تتجه نحو التعدد والتخصص والاختلاف من حيث المهارات والأساليب والخلفية والجزاءات، وفى كل مجتمع متعدد توجد نماذج للمعتقدات والقيم ووسائل اتصال مشتركة، ومؤسسات اجتماعية عامة وقيادات فردية وجماعية، ترتبط باستمرار ونمو المجتمع وثقافته .

إن إمكانية التنافس السلمى بين الجماعات المؤثرة، وما يرتبط بهذا التنافس من احتمالات تغيير بناء القوة فى المجتمع لا يتفق ونمط النخبة، الذى يسعى لتخليد نفسه باحتكار القوة السياسية.... والحقيقة أنه رغم ما تمثله نظرية تعددية النخب من تحديات فى مواجهة النخبة التقليدية، فإنها لا تنفى وجود جماعات مسيطرة أو مؤثرة فى المجتمع، وتعنى فقط أن هذه الجماعات متعددة وفى إمكانها إحراز القوة سلميًا.

ويعادل معظم أصحاب النظرية التعددية القوة بالاشتراك فى عملية صنع القرارات الرئيسية، باعتبار أن هذه العملية هى المحك الحقيقى الذى يتضح عنده

استحواذ القوة والتأثير، سواء فى المجتمع ككل مثل دراسة "ديفيد ريسمان" عن المجتمع الأمريكى أو فى المجتماعات المحلية مثل دراسة "روبرت داهل"، حيث لم يجدوا صفوة واحدة، وإنما وجدوا عددًا من الصفوات المتنافسة، التى يعتمد كل منها على مصدر مستقل لقوته.. وعلى كل حال فإن هناك اتفاقًا بين أصحاب نظرية الصفوة الواحدة وأصحاب نظرية تعدد الصفوات على أن توزيع القوة سواء فى المجتمعات المحلية أو المجتمع ككل هو توزيع غير متساوٍ، وأنه توجد فى كل المجتمعات صفوة .

وهناك عوامل كثيرة تؤدى إلى وجود تعدد للصفوات منها عوامل موضوعية ترتبط بالظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية فى المجتمع، ومنها عوامل غير متعلقة بحقيقة الظاهرة، وهى ترتبط بالعوامل الذاتية والمنهجية للباحث .

والنخب رغم تعددها طبقًا للقيم المختلفة السائدة فى المجتمع.. إلا أنها تتشابك على المستوى العملى، وإن كانوا لا يشكلون نخبة متماثلة فالأثرياء قد تتوافر لديهم سبل الاقتراب من القوة السياسية، والبعض منهم قد يحظى بدرجة عالية من التعليم والمكانة، على عكس العلماء.. فرغم حصولهم على أجور عالية ويحظون بالاحترام الكبير.. إلا أنهم يفتقرون إلى القوة، وكقاعدة عامة.. فإن الفرد الذى تتوافر لديه مكانة عالية فى واحدة من القيم الجوهرية يحوز أيضًا مكانة عالية فى القيم الأخرى، وهو مايسمى "بظاهرة بلورة القيم"، وتتضح هذه المسألة بشكل واضح فى الدول التقليدية؛ حيث تكون درجة بلورة القيم عالية للغاية، فتحظى النخبة بالقوة والثقافة والمهارة والاحترام، وتكون لها الصلاحية غالبًا فى وضع الأيديولوجية الرسمية للمجتمع الذى تحكمه.

إن دراسات النخبة التقليدية تميل إلى التركيز على النخب فى النظم الديمقراطية والرأسمالية، هذه النخب فى نظر عديد من الكتاب ومنهم موسكا وباريتو يتوافر لها التفوق الاجتماعى والاقتصادى، وأحيانًا الثقافى على الجماعات الأخرى فى المجتمع.. ومع ذلك فإنه يمكن تصور نمط جديد من النخبة، لايتماثل ومستوى نموذج التفوق النوعى، ولكنه يضمن ويحافظ على تأثيره السياسى وقوته كنتيجة لخصائص أخرى، وهذا النمط من النخب يمكن أن يوجد فى النظم الديمقراطية وغير

الديمقراطية، وسيادة مثل هذه الجماعات تعزى بصفة أساسية إلى مهاراتهم فى المناورة، وأحيانًا كما هو الحال فى النظم غير الديمقراطية باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ولكن سواء كانت سيطرتهم تستند إلى المناورة أو استخدام القوة أو التهديد بها.. فإن المهارة الأخيرة هى التنظيم، ومن الواضح أن المهارة التنظيمية فى جماعة ما تمنح نوعًا من التفوق على الجماعات المنافسة، وفى بعض الحالات تكون هى الميزة الوحيدة لهذه الجماعة بالنسبة للجماعات الأخرى، التى تفوقها فى التعليم والثقافة والخبرة والروح العامة .

هذه المسألة تظهر بشكل واضح فى النظم الشمولية أو الديكتاتورية أو الحزب الواحد؛ فغياب الانتخابات الحرة أو الحريات الأخرى اللازمة للمنافسة بين الجماعات والأفراد، وتبنى أيديولوجية رسمية تدعمها القوة الإكراهية يمكن أن تعد دليلاً على تواضع تماسك الجماعة المسيطرة، التى تخشى التحدى فى مجتمع مفتوح.

وقد خضع مفهوم الصفوة الحاكمة لتعريفات متعددة، تختلف باختلاف الزاوية التى ينظر منها إلى مفهوم، وبتباين المراحل التى مرت بها الجماعات الإنسانية عبر تطورها؛ فقد عرفها باريتو وموسكا عالما الاجتماع المشهوران بأنها صاحب كل نفوذ سياسى، سواء استخدام هذا النفوذ مباشرة أو غير مباشرة، وتضم النخبة الأشخاص الذين يحتلون مراكز القيادة السياسية ويمكنهم التأثير فى القرارات السياسية .

وقد استخدم ميكيافيللى مفهوم النخبة محددًا عدد أولئك الذين يتولون المراكز القيادية فى مجتمع ما بما يزيد عن خمسين شخصًا.

ويرى كارل دويتش أن النخبة هى الفئة القليلة من الأفراد التى لا تزيد عن ٥ ٪ من السكان فى مجتمع ما، وتتوافر لديها قيمة واحدة على الأقل من القيم الأساسية أكثر من بقية السكان.

وأوضح بوتومور أنه من الممكن تعريف النخبة بشكل ضيق أو متسع؛ فهى يمكن أن تكون الجماعة ذات المكانة العالية، أو الفئة التى لديها إمكانات كبيرة للنفوذ السياسى، وبالمعنى الضيق هى أولئك الذين يتولون مقاليد السلطة بشكل فعلى فى

وقت معين، وأنه إذا أخذنا بالمعنى الضيق.. فيجب أن نحدد أى منصب سيكون محل البحث رئيس الدولة، مجلس الوزراء، أعضاء البرلمان، أعضاء العصبة الرئيسية فى الحزب السياسى الحاكم فى نظام الحزب الواحد، قيادات القوات المسلحة خاصة فى الدولة التى يتدخل فيها الجيش فى العملية السياسية، البيروقراطية كنخبة فرعية، والفارق بين المفهومين الواسع والضيق هو الفارق بين الجماعات غير الرسمية من ناحية، والرسمية من ناحية أخرى للسلطات التنفيذية العليا والتشريعية والحزب والجيش.

وميز بوتومور بين ثلاثة أنواع من النخب، هى:

١ ـ نخبة وظيفية: أى جماعات مهنية لها مكانة عالية فى المجتمع.

٢ ـ طبقة سياسية: تضم كل الجماعات التى تمارس السلطة والتأثير السياسى، وتنخرط فى صراع مباشر مع القيادة السياسية.

٣ ـ النخبة السياسية: وهى جماعة أقل عددًا من داخل الطبقة السياسية، تتكون من الأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية فى المجتمع.

وأكد هارولد لاسويل أن دراسة السياسة هى بحث النفوذ والتأثير... تأثير أولئك الذين يحصلون على أقصى ما يستطيعون... أولئك الذين يحصلون على الأقصى هم النخبة.... والبقية هم الجماهير، ويعرف لاسويل النخبة الحاكمة بأنها مجموعة من الأفراد تحوز القوة السياسية فى دولة ما، وتمارس السلطة والتأثير السياسى أكثر من غيرها من فئات المجتمع الأخرى، وتضم أعضاء الحكومة والإدارة العليا والقادة العسكريين وفى بعض الحالات العائلات ذات النفوذ السياسى، وتشمل كذلك النخب المضادة المناوئة للقيادة الحاكمة مثل قادة أحزاب ليست فى السلطة، وممثلى المصالح والطبقات الاجتماعية الجديدة.

ويرى بارى جرانت أن النخبة هى أقلية من الأشخاص داخل المجتمع، تملك أو تتحكم فى القرارات الرئيسية فى المجتمع، ويوضح ميلز أنها أولئك الذين يحكمون ويمتلكون وينتمون إلى بعضهم البعض، متميزين بصفات معينة، ويعرفها دويشا

على أنها مجموعة من المواطنين الذين يمارسون فعليا، أو فى موقع التأثير بقوة على ممارسة السلطة السياسية.

ويعرفها إيليا حريق بأنها أهل الحل والربط ؛ أى الذين يتمتعون بالنفوذ دون أى مضمون يفهم منه التفوق والامتياز الخلقى، الذى يعنيه المعنى الحرفى لكلمة النخبة، وتشمل لديه أصحاب النفوذ السياسى سواء فى المناصب الرسمية أو خارجها .

ويرى الدكتور حامد ربيع أن النخبة الحاكمة هى الفئة المختارة التى تتحكم فى الوجود السياسى، وهى فى ذلك تتعاون مع قوى مساندة لترتبط من خلالها بالطبقات المحكومة.

ويعرفها الدكتور تيسير الناشف فى رسالة الدكتوراه عن النخبة العربية والصهيونية فى فلسطين بأنها "مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون السلطة السياسية، ويمارسونها بدرجة أعظم من بقية أفراد المجتمع".

ويرى د. عمرو محى الدين أن النخبة الحاكمة فى العالم الثالث هى القيادات السياسية والتنفيذية والثقافية والإدارية والتعليمية ؛ أى أولئك الذين يضطلعون بمهام قيادة مجتمعاتهم فى عملية التغيير الاجتماعى والاقتصادى .

وإذا كانت هذه هى التعريفات المختلفة، فما اتجاهات دراستها؟

**ثانيا اتجاهات دراسة النخبة:**

فى ضوء تعدد تعريفات النخبة، يمكن تقسيم اتجاهات دراساتها إلى أربعة اتجاهات رئيسية، هى:

**أولاً الاتجاه التنظيمى:**

أهم رواد هذا الاتجاه موسكا وروبرت متيشلز، ويرجع أصحاب قوة الصفوة الى العنصر التنظيمى، وذكر موسكا فى مقدمة كتابه "الطبقة الحاكمة" The Ruling Class أنه فى أى مجتمع سياسى، توجد طبقتان: نخبة حاكمة صغيرة العدد تؤدى

كافة الوظائف السياسية وتحتكر القوة وتستمتع بمزاياها، وطبقة محكومة كبيرة العدد، تمد الطبقة الأولى بأسباب الحياة المادية، وبكل ما هو لازم لبناء وحيوية المجتمع.

ويؤكد موسكا أن الصفوة تمتلك مقاليد القوة بفضل قدراتها التنظيمية، فرغم أنه صحيح أن موقع النخبة نتيجة لحيازة أعضائها لميزة معينة، تحظى بتقدير فى المجتمع (هذه الميزة قد تكون ثروة أو اهتمامًا بالمصلحة العامة أو مكانة دينية) إلا أن سيطرة النخبة رهن بقدرتها على تكوين جبهة متماسكة فى مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى، وأشار موسكا إلى أهمية ماتتمتع به الجماعة الصغيرة العدد من قدرات تنظيمية وقنوات اتصال، تيسر تدفق المعلومات فى سرعة، وتعزز قدرتها على التماسك والاستجابة الفورية للظروف المتغيرة والتحكم فى القوى الاجتماعية الأساسية النشيطة فى المجتمع.

وأوضح موسكا وجود اختلافات جوهرية بين النظم السياسية، ترجع إلى مصدر تدفق السلطة ومصدر التجنيد فى الطبقة الحاكمة، والسلطة لديه قد تدفق من أسفل حيث تمنح المسئولية عن طريق أعلى، كما هو الحال فى المبدأ الأوتوقراطى، وقد يندفع إلى أعلى حيث يصل الحكام إلى السلطة عن طريق الانتخاب، كما هو الحال فى المبدأ الليبرالى، وذكر موسكا أن الأوتوقراطية والليبرالية لا تعدو أن تكون أنماطًا مثالية لا توجد من الناحية العملية، ولكن هناك مجتمعًا أكثر ميلاً إلى المبدأ الأوتوقراطى منه إلى المبدأ الليبرالى والعكس صحيح، كما أن هناك مجتمعات تعرف كلا المبدأين فى آن واحد.

فعلى سبيل المثال، يصل الرئيس الأمريكى الى السلطة عن طريق الانتخاب، بينما يتولى هو تعيين الوزراء بما يعنى انطباق المبدأ الأوتوقراطى بالإضافة إلى الليبرالى.

وفيما يتعلق باتجاهات تجنيد النخبة، ميز موسكا بين الاتجاه الارستقراطى ؛ حيث يكون الأعضاء الجدد للنخبة من أبناء الطبقة الحاكمة القائمة و الاتجاه الديمقراطى الذى يؤدى إلى تجديد الطبقة الحاكمة بأفراد من الطبقة المحكومة وكلا الاتجاهين معروفان فى كافة النظم، ولكنهما يختلفان فى درجتهما من وقت لآخر، ومن مكان لآخر حيث يسود الاتجاه الارستقراطى أحيانًا والديمقراطية أحيانًا أخرى، والتطرف

فى أى منهما له مخاطرة، فمع التطرف للارستقراطية، تفقد الطبقة الحاكمة الارتباط بحاجات ومصالح المجتمع، ومع التطرف فى الديمقراطية يظهر شبح الثورة والتغيير.

وعلى أساس الجمع بين المبدأين والاتجاهين ذكر موسكا أنه توجد أربعة نظم، هي:

١) نظام أوتوقراطى أرستقراطى غالبًا ما تقترن فيه السلطة الأوتوقراطية بشكل أرستقراطى لتجنيد الطبقة الحاكمة، كما هو الحال فى النظام الملكى الوراثى؛ حيث يعين الملك المسئولين من النبلاء وورثتهم.

٢) نظام أوتوقراطى ديمقراطى، وفيه يتقدم بعض الأوتوقراطيين للحكم طبقًا للكفاءة، دون اعتبار للأصل الاجتماعى أو الثروة إلا إن هذا النظام نادر الوجود للغاية.

٣) ليبرالى أرستقراطى، وفى هذه الحالة تقتصر الهيئة الناخبة على طبقة أرستقراطية، أو يعاد انتخاب أفراد العائلات السياسية الارستقراطية بصورة منتظمة.

٤) ليبرالى ديمقراطى حيث يسمح لأفراد من سائر الطبقات أن يصلوا الى مواقع السلطة عن طريق الانتخاب، غير ان التأليف بين الليبرالية والديمقراطية يبدو وهمًا فى نظر موسكا؛ إذ إن النظام الليبرالى الديمقراطى ـ وإن أتاح الفرصة للوصول إلى السلطة لأى طبقة ـ لا يضمن نزاهة الانتخابات، ويؤكد موسكا أن الاتجاه العام للنظم السياسية لابد وأن يكون نحو النمط الأوتوقراطى الارستقراطى أو الليبرالى الارستقراطى.

أما "ميتشلز" فقد نادى بالقانون الحديدى للإوليجاركية؛ فكل التنظيمات الاجتماعية تتطلب وجود القادة لسببين:

الأول: خاص بكبر حجم تلك التنظيمات وتعقد المشاكل، التى تواجهها وعدم مقدرة الفرد العادى على حلها.

الثانى: نفسى وهو حاجة الجماهير إلى من يقودها.

ويرى ميتشلز أن القائد أو الزعيم الذى يحصل على السلطة السياسية واعتاد ممارستها يجد من الصعب عليه التخلى عنها ؛ لأن هذه الممارسة للسلطة تحدث تحولا نفسيا فى شخصيته فيزداد إيمانًا بنفسه ويرتبط التنظيم بذاته، ويستخدمه من أجل البقاء فى السلطة.

ولاختيار هذا الفرض، درس ميتشلز الأحزاب الاشتراكية فى أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية ؛ خاصة الحزب الاشتراكى الألمانى، وخلص إلى أن أى منظمة تحتاج إلى قيادة، ومن شأن طبيعة المنظمة أن تمنح قوة ومزايا للقادة بحيث يتعذر حينئذ مراقبتهم أو مسائلتهم من جانب الأنصار، وأن قيادة الحزب تنحصر فى أيدى عناصره السياسية والبيروقراطية بحكم خبراتها فى توجيه أنشطة الحزب المختلفة، وقرر ميتشلز أن الأحزاب الاشتراكية لا تمثل استثناء عن النتيجة السابقة ؛ ففى داخل كل منها توجد نخبة تتفق مع البروليتاريا فى الأصل فقط، ومختلف عنها فيما عدا ذلك.

هذه النخبة اكتسبت نمط الحياة البرجوازى، وأضحى العمل الحزبى بالنسبة لها مهنة، تحقق لها ارتفاعًا فى الدخل والمكانة الاجتماعية .

وقرر ميتشلز أن القانون الحديدى للأوليجاركية قانون عام، لا يسرى على الاحزاب فقط، وإنما تعرفه كل المنظمات بما فى ذلك الدولة، وأن الديمقراطية مستحيلة ؛ حيث إنه فى أى نظام ديمقراطى توجد أقلية قوية أو أوليجاركية تتخذ القرارات المهمة.

وعاد ميتشلز وقرر أن الديمقراطية تسمح بظهور عدد من الأحزاب على رأس كل منها أقلية، هذا التنافس الحزبى يسمح للجماهير بان تمارس قدرًا من التأثير غير المباشر على الأحزاب. وبذلك.. فإن الديمقراطية تقيد الاتجاه الأوليجاركى ولكنها لا تستطيع تجنبه .

**ثانيًا: الاتجاه النفسى:**

يعد باريتو صاحب الاقتراب النفسى لدراسة النخبة وعرض أفكاره فى كتابه المسمى بالعقل والمجتمع Mind & Society ، والنخبة لديه قد تشكل جزءًا من نظرية

سوسيولوجية عامة تفسر النشاط الاجتماعى بالرجوع إلى عوامل نفسية معينة : فالنخبة ليست نتاجًا للأوضاع الاقتصادية ولا تعتمد على مهارات تنظيمية ، ولكنها نتاج ما أسماه بالثوابت التى قصد بها الصفات الإنسانية الأساسية الدائمة والثابتة على مدار التاريخ ، وقسم باريتو المجتمع إلى الصفوة واللاصفوة أو الجماهير ، ثم ميز بين نوعين من الصفوة الحاكمة : الصفوة التى تضم أولئك الذين يلعبون دورا سياسيا بارزا مباشرا فى تشكيل سياسات المجتمع ، والصفوة غير الحاكمة التى تتألف من أولئك الذين لديهم قدرات خاصة ، ولكنهم ليسوا فى مراكز القوة .

وحلل باريتو التاريخ الإنسانى على أنه صراع النخب ، وفى ضوء تفسيره لسيطرة النخبة وتغييرها ، استخدم مفهوم الترسيبات Residues أو الرواسب الذى لا يعدو أن يكون انعكاسًا للميول الفطرية الإنسانية ، وصنف الرواسب الى مجموعتين.

المجموعة الأولى : تضم رواسب تعكس النزوع إلى التوليف .

المجموعة الثانية : تضم رواسب تعكس الميل إلى تعزيز وضع حالما يتم الوصول إليه.

وهذه الرواسب هى انعكاسات للميل نحو البقاء والاستمرار والنظام ، وتظهر على الصعيد السياسى فى دعاوى التضامن والانضباط .

ويرى باريتو أن توزيع هذه الرواسب بنوعيتها داخل المجتمع فى غاية الأهمية.. فقد تسود لدى الأفراد رواسب النوع الأول ، وأولئك هم أهل المكر والدهاء الذين يحكمون عن طريق الرضا العام واختراع الأيديولوجيات وسياسات الحلول التوفيقية ، وقد تكون لدى الآخرين رواسب النوع الثانى ، وأولئك هم أصحاب القوة والمواجهة الفورية للأزمات ويواجهون المعارضة بالسحق وفرض النظام العام بالاكراه ، والتوازن بين هذين النوعين من الرواسب هو المثل الأعلى فى نظر باريتو ، مثلما كان الحال لدى ميكيافيللى ، وإن كان توفير هذا التوازن فى نخبة ما نادرًا.

وفى معرض تصنيف باريتو للنظم السياسية ، يبدأ بالقول أنها نظم هرمية ثم يقسمها إلى نظم تحكمها نخب تسود عندها رواسب النوع الأول ، ونظم تحكمها نخب تسود لديها رواسب النوع الثانى.

ولم يسلم تحليل باريتو هذا من النقد.. فقد وجهت إليه بعض الانتقادات، منها:

١. أن باريتو يركز على أوجه التشابه، ويهمل أوجه الاختلاف، ويبدو أن اقتناعه بوحدة الطبيعة الإنسانية قادته إلى وضع الديمقراطية الإثنية فى كفة واحدة مع الديمقراطية الأوروبية الحديثة، بدعوى أنها كلها تشترك فى خاصية أساسية ألا وهى حكم الأغلبية الحائزة على رواسب المجموعة الأولى، وبذلك أغفل باريتو الاختلاف بين الديمقراطية الإثنية والحديثة.

٢. أن الأساس الذى يستند إليه ادعاء باريتو بوجود تماثل يقوم على أسس ضعيفة، فلم يقدم أسبابًا مقنعة للتسليم بوجهة نظره القائلة بأن الرواسب أكثر أهمية من الأيديولوجيات، كذلك لم يعترف بأن الرواسب ذاتها يمكن أن تختلف فى معناها من نظام سياسى إلى آخر، ويبدو أن باريتو أغفل نتائج الأبحاث التاريخية والأيديولوجية.

هكذا حاول باريتو أن يظهر أن التحليل الماركسى تحليل خاطىء، ومن ثم قدم نظرية الصفوة لترد على الفكر الماركسى فى كل عناصره، ولذا فإن نظريته تتوازى مع الماركسية فى قضاياها، وإن اختلفت عنها فى الحلول المقدمة لهذه القضايا، وذهب باريتو إلى أن الماركسية لم تفرق بين ما هو حقيقة وما هو قيمة.. لذلك فهى أيديولوجية لتبرير العمل الثورى من قبل الطبقة العاملة، أكثر منها علمًا وأكد باريتو أن بنيان السلطة السياسية فى أى مجتمع إنما يتحدد على أساس طبيعة شخصية الزعامة السياسية ومقدرتها.

**ثالثا : الاتجاه الاقتصادى:**

من اهم رواد هذا الاتجاه بيرنهام Burnham، الذى حاول أن يقيم بناءً فكريًا يمزج بين عناصر من نظريات النخبة التقليدية، ومن نظريات الماركسية، لذا سلم فى كتابه "الثورة الإدارية" مثله فى ذلك مثل كتاب نظريات النخبة التقليدية أن السياسة دائما هى مسألة صراع بين الجماعات الاجتماعية فى سبيل الوصول إلى القمة والمكانة،

وأنه فى كل المجتمعات هناك فئة صغيرة تتولى هى عملية صنع القرار واتخاذ السياسات الأساسية فى المجتمع، ويتفق مع النظرية الماركسية فى فهمه وتفسيره للأسس التى تستند إليها الصفوة؛ حيث إن تحكمها فى وسائل الإنتاج هو الذى يمنحها الوضع المسيطر. وتتخذ القوة لدى بيرنهام طابعًا تراكميًّا؛ بمعنى أن التحكم فى وسائل الإنتاج يصاحبه بالضرورة قوة سياسية واجتماعية، والتحكم فى حق اتخاذ القرارات يصاحبه كذلك قوة اقتصادية واجتماعية.

والفكرة الأساسية لبيرنهام أن النظام الرأسمالى فى تدهور مستمر، وأنه سيتحول تدريجيًّا إلى مجتمع تسيطر عليه صفوة إدارية تتولى شئونه الاقتصادية والسياسية، وميز بين فئتين أساسيتين من المديرين:

**الأولى: تشمل العلماء والمتخصصين فى التكنولوجيا**

**أما الثانية: فتضم مديرين عملية الإنتاج والقائمين على تنظيمها.**

ويرى بيرنهام أنه فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة، أصبح هناك فصل بين ملكية المشروعات الاقتصادية الكبرى وإدارتها، والقضية الأساسية ان المديرين قد اكتسبوا ما هو أكثر من القوة الاقتصادية التى تعد من الناحية الرسمية فى يد الملاك الرأسماليين.

وفى تحليل بيرنهام لأزمة النظام الرأسمالى رأى أن امتلاك ادوات الإنتاج حدا بالرأسمالى إلى الابتعاد عن العملية الإنتاجية، واقتصر دوره على التمويل، ومن ثم نشأت نخبة إدارية لإدارة العملية الإنتاجية، ثم نخبة فنية ماهرة صارت تتحكم فى الوصول إلى أدوات الإنتاج.

ولا يعنى ذلك أن بيرنهام تصور قيام مجتمع لاطبقى فى ظروف المجتمعات الصناعية، وإنما اتخذ بيرنهام من فشل الثورة البلشفية دليلاً على أن طبقة جديدة من الحكام لابد وأن تظهر، وفق معطيات المجتمع وحاجته إلى الخبرة والتدريب الفنى.

**رابعًا: الاتجاه النظامى او المؤسسى:**

وأهم رواده رايت ميلز الذى يرى ان القوة السياسية فى المجتمع الحديث تميل إلى اتخاذ طابع نظامى عام، والصفوة عنده نتاج الطابع المؤسسى للمجتمع؛ أى تتكون

من أولئك الذين يشغلون مناصب قيادية فى المؤسسات، التى تحتل مواقع استراتيجية داخل المجتمع، ويتحدد تماسك النخبة إلى حد كبير بمعدل قوة الروابط بين المؤسسات، فوجود نخبة قومية يقتضى وجود قدر من التلاحم بين المؤسسات، ويصل التقارب المؤسسى إلى أقصى قوته حينما يحدث تبادل فى المواقع بين قيادة المؤسسات المسيطرة فى المجتمع، ورصد ميلز وجود ثلاث صفوات رئيسية فى المجتمع الأمريكى تشكل فى مجموعها نخبة قومية هى رؤساء الشركات والقادة السياسيون والقادة العسكريون، وأوضح ميلز أن وجود هذه النخبة ينهض دليلاً على زيف دعوى علماء السياسية الأمريكيين، القائلة بوجود نخب عديدة متنافسة للحصول على التأييد الشعبى وتحمى القيم الديمقراطية.

وأكد ميلز فكرة وحدة وتماسك الصفوة وتجانس أصولها الاجتماعية واستخدم فى كتابه "نخبة السلطة" اصطلاح نخبة القوة؛ فالطبقة اصطلاح اقتصادى والحكم اصطلاح سياسى؛ أى إن الطبقة الحاكمة تحمل فكرة طبقة اقتصادية تحكم سياسيا.

وميز ميلز بين أربعة مفاهيم للنخبة، هى:

**المفهوم الاول** :

يستند إلى الهيكل الاجتماعى، وأن مركز النخبة داخل المؤسسات لابد أن يستند إلى القوة السياسية.

**المفهوم الثانى** :

ضرورة امتلاك النخبة لأكبر قدر من القيم الموجودة فعلاً، ويتبع ذلك بالتالى تعدد النخب إثر تعدد أنواع القيم، سواء كانت ثروة أو نفوذًا أو مركزًا اجتماعيًا.

**المفهوم الثالث** :

يعتبر النخبة مجموعة، تمثل عصبة من الأفراد على قمة الهرم الاجتماعى، تسود بينهم علاقات قوية بحكم علاقاتهم الاجتماعية والوظيفية مع تمييزهم بالتماسك.

**أما المفهوم الرابع :**

فيستند إلى الصفات المعنوية والنفسية لبعض الأنماط من الشخصيات.. فالنخبة تعتبر مجموعة من الأفراد المتميزين بصفات معينة .

## نظرية النخبة والماركسية

يرى البعض أن نظرية النخبة تتعارض مع كل من الديمقراطية والاشتراكية فهى تتناقض والمباديء الاشتراكية بلجوئها إلى الاستعاضة عن فكرة الطبقة الحاكمة بفكرة النخبة الاقتصادية أو العسكرية، التى تحكم بفضل خصائص متفوقة فى أفرادها، وليس نتيجة حيازتها لوسائل الإنتاج.. فقد أكد ماركس أن العامل الاقتصادى بصفة عامة هو الركيزة الوحيدة للقوة السياسية، وذهب إلى أن الزعيم السياسى ـ أيًا كانت الطبقة التى ينتمى إليها من حيث الأصل ـ ليس إلا ممثلا للطبقة المسيطرة اقتصاديا فى المجتمع، ويرى ماركس أنه فى كل مجتمع تجاوز الحالة البدائية، يوجد قسمان من الناس:

١ ـ طبقة حاكمة تتمتع بوضع السيطرة لامتلاكها وسائل الإنتاج الأساسية، وتدعم سيطرتها بامتلاك القوة العسكرية والسيطرة على الإنتاج الفكرى.

٢ ـ طبقة أو أكثر تخضع لسيطرة الطبقة الأولى .

وأن هناك صراعًا مستمرًا بين الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة، وتتأثر طبيعة هذا الصراع واتجاهه بتطور القوى المنتجة أو التطور التكنولوجى، ويوضح ماركس أن خطوط الصراع الطبقى تظهر بشكل جلى فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة، التى تشهد استقطابًا حادًا للطبقات على نحو لم تعرفه المجتمعات السابقة، بين الذين يملكون ومن لا يملكون، وينتهى الصراع بانتصار الطبقة العاملة وإنشاء المجتمع اللاطبقى ويستند توقع الوصول إلى المجتمع اللاطبقى وفقًا للماركسية إلى عاملين، هما:

١ ـ ميل الرأسمالية الحديثة لخلق طبقة عاملة منسجمة والظروف المادية والثقافية لمجتمع طبقى .

٢ ـ صراع العمال الثورى يولد تعاونًا، يقوم على المبادئ التى تنتهجها الحركة الثورية.

وقد وجه أصحاب نظرية النخبة انتقادات للنظرية الماركسية من ثلاث زوايا:

**الزاوية الأولى:** رفض مقولة أن العامل الاقتصادى هو الذى يحدد بناء القوة فى أى مجتمع، أو أن القائد السياسى هو بالضرورة ممثل للطبقة المسيطرة اقتصاديا، ولكن أصحاب نظرية النخبة اعترفوا بأهمية العوامل الاقتصادية كعنصر أساسى فى امتلاك القوة، وأشاروا إلى أنه فى المجتمع الحديث أصبحت القوة السياسية منفصلة عن القوة الاقتصادية، وأن النخبة تستطيع بوسائل سياسية أن تتحكم بل وتتحدى القوة الاقتصادية.

ولقد ذهب موسكا وباريتو إلى أن بناء القوة فى المجتمع تحدده طبيعة وقدرات ومهارات قياداته السياسية، وأوضح ماركس ويبر أن الرأسمالية الحديثة قد تتطلب ـ بالإضافة إلى التغييرات الاقتصادية، وتشكيل الطبقة الجديدة ـ تغييرًا كبيرًا فى اتجاهات الناس نحو العمل وتراكم الثروة، وهما من أهم العناصر المتضمنة فى التعاليم البروتستانية.

وعلى حين اعترف ماركس بأن التناقض الاجتماعى الرئيسى يكون بين من يملكون أدوات الإنتاج ويحكمون ومن لا يملكون.. زعم كتاب الصفوة أن التناقض يكون بين النخبة السياسية المسيطرة، وأى نخبة أخرى منافسة تسعى للسيطرة على مقاليد الحكم.. أما الجماهير غير المنظمة.. فإنها تكتسب أهميتها حينما تحركها النخبة.

**أما الزاوية الثانية:** فهى معارضة كتاب الصفوة لتوقع ماركس قيام مجتمع شيوعى لا طبقى تسوده المساواة؛ حيث إن البنية الهرمية للمجتمع أمر حتمى. ومنهم من ذهب إلى أن إدارة الأشياء التى سوف تحل محل حكومة الأشخاص فى المجتمع الشيوعى تنطوى على مظاهر القوة والنفوذ، وهو ما يعنى أن عدم المساواة ومظاهره ستظل قائمة.

واتخذ هؤلاء من واقع المجتمع السوفيتى دليلاً لإثبات صحة ما ذهبوا إليه.

**الزاوية الثالثة:** يرى كتاب الصفوة التقليدية أن نظرية ماركس هى أيديولوجية الطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية أكثر من كونها علما للمجتمع، وأن ماركس عرض للمثل الليبرالية حتى ينبه الطبقة العاملة للثورة، وأنه يتصور أن هذه المثل ستختفى مع نجاح العمل الثورى البروليتارى والانتقال من المجتمع الرأسمالى إلى المجتمع الشيوعى، وزعم كتاب الصفوة أن هذه المثل بتأكيدها عدم المساواة الذى يجد تفسيره فى الاختلافات الطبيعية بين الناس لن يقدر لها الزوال، وعجز ماركس عن الاعتراف بهذه الحقيقة، هو الذى حدا بهم إلى اعتبارها نظرية أيديولوجية أكثر منها علمًا، بل إن ماركس افترض أن النظرية العلمية لابد وأن تقود الحركة، وهذا فى رأيهم تصور خاطئ حيث يرون ضرورة التمييز بين الفكر والواقع.

ورغم هذا التعارض والانتقادات بين النخبوية والماركسية.. فقد جرت محاولات من جانب بعض كتاب الصفوة؛ خاصة بيرنهام ورايت ميلز ترمى إلى التوفيق بين الماركسية والنخبة بدراسة النخبة فى إطارها الاقتصادى والسياسى، بدلاً من تأكيد عنصر دون آخر، وعملية التوفيق بين النظريتين ممكنة ذلك لأنهما متكاملتان وليست متناقضتين.. فنظرية ماركس تعد رد فعل للمجتمع الصناعى الحديث، على حين أن نظرية الصفوة رد فعل للتطورات السياسية الحديثة من تطور رأسمالى ومشاركة جماهيرية و الاقتراع العام.

## نظرية النخبة والديمقراطية:

تتعارض نظرية النخبة مع الديمقراطية؛ لأنها تقوم على عدم تكافؤ المعطيات والمواهب الفردية، وهو ما يتعارض مع أحد خيوط نسيج الفكر السياسى القائل بالمساواة بين الأفراد، كما أنها تتناقض مع فكرة حكم الأغلبية.

فالفكر الديمقراطى يرى أن الديمقراطية لاتتفق مع الواقع الذى يسوده حكم النخبة، فموسكا وباريتو يرون أن الديمقراطية والنخبة متعارضتان، فالأولى تقوم على حكم الشعب بالشعب وللشعب، أما الثانية فهى الحكم نيابة عن الشعب مستفيدة من السلطة التى يمنحها إياها الشعب، وأكد العالمان الإيطاليان أن النظم النيابية المعاصرة تسودها أقلية حاكمة تستغل نفوذها، وحتى ثورة البروليتاريا التى نادت بها الماركسية ستتحول هى الأخرى بمرور الزمن إلى حكم الأقلية.

ويرى ميتشلز أن القيادة السياسية تتعارض مع الديمقراطية بمعنى حكم الأغلبية حيث إن المجتمعات الحديثة يستحيل عليها تطبيق الديمقراطية المباشرة وتلجأ إلى الديمقراطية النيابية مما يؤدى إلى تركيز القوة السياسية فى أيدى عدد قليل، ويظهر الاتجاه نحو الأوليجاركية أو الأقلية بدلاً من الديمقراطية، ونتيجة لهذا النوع من الديمقراطية تظهر القيادات التى تتصارع مع بعضها البعض؛ مما يعزز الاتجاه نحو الأوليجاركية، وعاد ميتشلز ليقرر أن تعدد النخب كشكل ديمقراطى يقيد الاتجاه نحو الأوليجاركية.

ومن أشهر المحاولات التى سعت إلى التوفيق بين الديمقراطية والنخب محاولة جوزيف شومبيتر، الذى قدم فى كتابه "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" إعادة تعريف للديمقراطية على أنها "التنظيم المؤسسي" الذى يسمح بالوصول إلى قرارات سياسية، عن طريق أفراد يحصلون على القوة لإصدار القرار من خلال الصراع التنافسى حول أصوات الشعب، وبهذا المعنى يذهب شومبيتر إلى ضرورة ترك القيادة السياسية المنتخبة تمارس مهام الحكم دون تدخل من جانب المواطنين، ولكن هذا لا يعنى بأى حال أنها تمتلك قوة مطلقة.. إنها مقيدة بالطبيعة التنافسية للديمقراطية، إذ إنه يتعين على القيادة أن ترسم سياسات تحوز أكبر تأييد من قبل الهيئة الناخبة، ويقتصر الدور الذى يلعبه المواطن فى ديمقراطية شومبيتر فى قبول أو رفض القيادة السياسية وهكذا فإن مفهوم شومبيتر للقائد السياسى يتطابق ومفهوم ماكس ويبر على أنه الشخص الذى تخول له سلطة التقرير، وأن تترك له الحرية لاتخاذ القرار بأسلوب موثوق به.

وقد أدت المحاولات الرامية للتوفيق بين الديمقراطية والنخبوية إلى انتقادات متبادلة بين أنصار النخبة والديمقراطية.

## المبحث الثانى
## أنماط النخبة ودورتها

نتناول فى هذا المبحث ثلاث نقاط أساسية، هي:

**أولاً: أنماط النخبة.**

**ثانيًا: مدى استقرار النخبة أو ما يعرف بدورة النخبة.**

**ثالثًا: شرعية النخبة.**

### أولاً: أنماط النخبة:

ميزت كثير من الدراسات بين نماذج متعددة من النخب السياسية طبقًا للعلاقات المدنية العسكرية والخلفية المهنية والتعليمية والمكانة الاجتماعية، والواقع أن مثل هذه التقسيمات تختلف باختلاف المجتمعات موضع الدراسة ودرجة تطورها كما أن التمييز بشكل قاطع بين الأنماط المتعددة للنخب السياسية غير وارد فى الواقع العملى نظرًا لما بينها من تداخل وتشابك وعلاقات شديدة التعقيد، فبعض الشرائح أو الطبقات الاجتماعية مثل الرأسماليين أو كبار الملاك قد تفرز نخبة من المثقفين أو البيروقراطية، كما أن مديرى المشروعات قد يكونون من كبار ملاك الأراضى أو الرأسماليين الذى يملكون تلك المشروعات.

والواقع أن كل المجتمعات تشهد أنماطًا متنوعة للنخب السياسية بدرجات متباينة والعامل الحاسم الذى يجعل نخبة معينة تتولى مقاليد الأمور فى وقت معين هو مدى امتلاكها لعوامل القوة والتأثير وقدرتها على استخدامها بالشكل الملائم وفى التوقيت المناسب.

ويمكن تقسيم أنماط النخبة السياسية إلى نوعين رئيسيين:

**الأول:** نخبة مدنية سواء كانت من رجال الدين أو المثقفين أو البيروقراطيين أو مديرى المشروعات الصناعية أو كبار ملاك الأراضى حيث تهيمن واحدة أو أكثر من هذه الفئات على مركز صنع القرار.

ويلاحظ أن هذا النمط يسود بصفة عامة فى المجتمعات، التى قطعت شوطًا كبيرًا من مراحل النمو، كما هو الحال فى المجتمعات الأوروبية والأمريكية.

**أما النمط الثاني:** وهو النمط العسكرى حيث تسيطر المؤسسة العسكرية على المراكز الرئيسية فى المجتمع، وهذا النمط النخبوى شائع فى دول العالم الثالث أو الدول المتخلفة وبشكل خاص فى دول أمريكا اللاتينية والقارة الأفريقية.

وجدير بالذكر أنه لا يمكن تصور وجود خطوط فاصلة بين هذين النمطين، وإنما هناك عوامل التداخل بين تلك الفئات، ويمكن تصور وجود خط متصل تقع فى إحدى طرفيه نخبة عسكرية نقية، وفى الطرف الآخر نخبة مدنية خالصة لا تأثير للعسكريين عليها مطلقًا، وتقاس النخب السياسية ابتعادًا أو اقترابًا وفقًا للسيطرة النسبية للعسكريين أو المدنيين على النخبة السائدة.

**أولاً: النمط المدنى للنخبة السياسية:**

فى هذا النمط تعمل المؤسسة العسكرية وفق ميكانزمات محدد بواسطة المدنيين كما هو الحال فى الديمقراطيات الغربية، ويتحدد دور النخبة فى هذه الحالة من خلال تفاعلها مع التغييرات التى يشهدها المجتمع والآثار التى تطرحها تلك المتغيرات، فبعض النخب قد يمكنها التكيف بدرجة أو بأخرى مع هذه مع هذه المتغيرات والبعض الآخر لا يمكنه ذلك، وبينما تتكون نتاجات جديدة كناتج لعملية التغيير.. فإن نخبًا أخرى تحاول السيطرة على الآثار الناتجة عن عملية التغيير.

وسوف نحاول هنا إلقاء الضوء على بعض فئات النخبة المدنية، وإن كان بعضها قد لا يتولى السلطة بشكل مباشر، رغم تأثيره المهم على مركز صناعة القرار فى المجتمع.

**١ـ المثقفون:**

عادة ما ينظر لمفهوم المثقفين على أنهم أولئك الذين يساهمون فى ابتكار ونقل الأفكار من مؤلفين وعلماء وفلاسفة وفنانين، وإن كان يصعب التحديد الدقيق لهذه الفئة فى ضوء أنها تضم ذوى الثقافات الراقية، كما تختلط الثقافة بمهن التدريس والصحافة.

ويؤكد شلز أن المثقف العصرى نتاج المجتمع الصناعى، الذى يتسم بالإدارة البيروقراطية الرشيدة فى الدولة أو فى الحياة الاقتصادية ومستوى المعيشة المرتفع، والنظام التعليمى المكثف الذى تقوم فيه الجامعات بمساهمة واسعة فى غرس وتكريس الثقة فى العلم والبحث، مع دراسة التراث الثقافى، وتأهيل الأشخاص لمهن القانون والهندسة والطب والاقتصاد.

ولا شك فى أن المثقفين كنخبة ترتبط بدور محورى فى مجتمعها، وقد يكون دورهم رائدًا فى مجالات واسعة فى قيادة الحزب، فى البرلمان، والوزارة.. ويعود ذلك إلى ما يتميزون به من سمات وخصائص علمية وفنية وتنفيذية.

ويرى موسكا أن المثقفين يشكلون نواة نخبة جديدة مهمة؛ خاصة وأن مؤهلاتها الفكرية وخلفيتها التعليمية تجعلها تواجه الصالح العام بموضوعية تامة، ومن ثم ترتفع الصفوة المثقفة فوق كل الطبقات الأخرى.

ويؤكد شلز أن التطور الاقتصادى وزيادة الإنتاجية فى الدول النامية من شأنه أن يقوى دور المثقفين؛ نتيجة للتوسع فى العلوم التطبيقية والتكنولوجيا وفى الإدارات الحكومية والصناعات والشركات والأبحاث العلمية، ويتجه وضع المثقفين فى تلك الدول إلى وضع قريب من نظرائهم فى الدول المتقدمة.

وقد ترتبط النخبة فى الدول النامية بالغرب، والبعض الآخر منها ينشأ استجابة لقوى وتغيرات خارجية، سواء عن طريق تقليد ومحاكاة الغرب لاكتساب المهارات

التى تمكن من المنافسة مع المجتمع الغربى، كما هو الحال فى روسيا واليابان، أو من خلال سيطرة الغرب على المجتمع وفرض ثقافته ونظمه التعليمية كالهند، وقد يؤدى حصول النخبة على ثقافة حديث راقية فى الدول النامية إلى انفصالها عن المجتمع.

ولاشك أن الدور الذى تقوم به النخبة المثقفة فى الدول النامية يعتمد جزئيًا على النخب والجماعات الأخرى فى المجتمع، والمدى الذى تسمح به النخبة المهيمنة سواء كانت مدنية أو عسكرية، ويزعم البعض أن حكم النخبة الواحدة يعنى حكم المثقفين، ويستند هذا الرأى إلى أهمية دور المثقفين فى تشكيل إدراك النخبة الحاكمة وتصورات الرأى العام، وقد يشير إلى دور المثقفين الذين أتموا دراساتهم بالخارج، وعند عودتهم إلى بلادهم فى تكوين أحزاب جديدة، كما يشير إلى ندرة الخبرات والمهارات فى المجتمع المتخلف ونخبته الحاكمة، وشعور هذه النخبة بالحاجة إلى هذه الخبرات النادرة.

وكذلك يتأثر الدور الذى تلعبه فئة المثقفين بمدى اتفاق اتجاهاتهم مع اتجاهات النخبة الحاكمة والانسجام فيما بينهم، وهناك شواهد على أن من يؤيد الأحزاب المحافظة هم المتدينون الفقراء ونخبة ملاك الأراضى، أما مؤيدو اليسار فهم أولئك الذين يعيشون فى الحضر وذوو الياقات البيضاء والفئات المهنية، وقد لا تتبلور الاتجاهات اليسارية لدى جماهير العمال والفلاحين، إلا بعد أن تحاول النخبة التحديثية جذب تأييدهم.

ورغم الأهمية البالغة لدور المثقفين المعاصر.. فإن هناك انتقادات توجه إليهم كنخبة، منها أنها اقل تكاملاً وانسجامًا من غيرها، وأن آراء المثقفين فى المسائل السياسية تتسم بالتباين وتتأثر اتجاهاتهم بالانتماءات الطبقية.

**٢ـ البيروقراطية** :

وتعنى بالمفهوم الواسع رجال الخدمة المدنية والمديرين التنفيذيين ومديرى الصناعات والمشروعات والشركات وموظفى الحكومة، ولذا فهى تكتسب أهميتها البالغة؛ فأى من هذه الفئات لا يمكن اعتبارها على حدة تشكل نخبة.. فكلهم يخضعون فى النهاية ـ ومهما كان نفوذهم متزايدًا ـ لرقابة السلطة السياسية مباشرة،

وعندما لا تخضع البيروقراطية للسلطة السياسية بدرجة كافية ـ كما هو الحال فى معظم الدول النامية ـ تبرز مساوئها وتتدهور كفاءتها ؛ مما يؤدى إلى سيادة روح التكنوقراط على عمليات الإدارة، وتسلبها القدرة على رؤية الأهداف الحقيقية وتتضخم البيروقراطية وتصبح جهاز تحكم لا جهاز إدارة.

وتكمن أهمية البيروقراطية فى أنها تحتكر مخرجات النظام السياسي ؛ فالبيروقراطية والبيروقراطيون فقط هم الذين ينفذون القوانين والسياسات والقرارات، كما أنها تلعب دورًا محوريًا فى عملية الاتصال السياسية ؛ فالبيروقراطية تعتبر من أهم المصادر، إن لم تكن أهمها على الإطلاق للمعلومات حول المسائل العامة، ولذا تتمكن البيروقراطية بسهولة بالغة من الحصول على وضع مسيطر من خلال تنظيمها للاتصال، وكفاية ما لديها من تسلسل هرمى فى التنفيذ، إذا لم توجد هيئة أخرى تحقق معها التوازن ؛ فالسياسى المثالى كما يفترض فبير هو رجل المبدأ أو الحركة، أما الموظف المثالى فهو الرجل المعد لينفذ بوعى وكفاية ما يقرره رؤساؤه السياسيون بغض النظر عن معتقداته الخاصة ، وفى حالة عدم وجود القيادة السياسية يتجه الموظفون إلى توجيه دفة الأمور وتصبح بذلك نخبة حاكمة واقعيًا.

وفى الدول الغربية، غالبًا ما ترتبط التقاليد والأعراف البيروقراطية بالحياد السياسى خاصة فى بريطانيا ؛ مما يحد من أى طموح لكبار الموظفين لاغتصاب سلطة هى من طبيعة عمل القادة السياسيين، وفى الولايات المتحدة أشار شيلز إلى أن الشركات العملاقة قد حلت محل تعدد الأعمال الصغيرة، وأن الحكومة الفيدرالية تدير وتوجه الولايات ؛ أى إن هناك ثمة اتجاهًا نحو مركزية القوى التى كانت مبعثرة فى الماضى، وما يعنيه من احتمالات قيام نخبة قوية موحدة ، ويعزز هذا الاتجاه إمكانة تنقل الأفراد فى قمة هذه المؤسسات إلى جانب التركيز الفعال لكل وسائل القوة وصنع القرار .

وفى النظام الشيوعى اعتبر ديجلاس Dijilas البيروقراطية طبقة جديدة حاكمة، وحددها بأنها تتكون من أولئك الذين لديهم امتيازات خاصة بحكم الاحتكار الإدارى، الذى يمارسونه، وأوضح أن امتلاك أساليب الإدارة فى النظام السوفيتى أصبح بديلا لامتلاك وسائل الإنتاج الاقتصادى، بوصفها أساسًا للقوة السياسية.

وقد تكون البيروقراطية أداة استقرار وسط عالم متغير، وقد تكون أداة معرقلة للتطور؛ إذ إن ازدياد نفوذ الجهاز البيروقراطى قد يكون على حساب المؤسسات السياسية مما يعوق عملية التنمية السياسية، وتعانى كثير من الدول النامية اختلالا فى التوازن بين الأجهزة البيروقراطية والمؤسسات السياسية لصالح الأولى، التى غالبا ما تنشأ فى فترة مبكرة، وتكون خبراتها وتطورها أطول مما عليه الحال بالنسبة للأحزاب السياسية أو جماعات المصالح، وقد يؤدى عملية استمرار بناء المؤسسات فى المجتمع إلى دوام هذا الاختلال لصالح الأجهزة الإدارية، وهناك عوامل تسهم فى تقليص الطابع السياسى للنظام الذى تهيمن عليه النخبة العسكرية، وتحويل الأدوار السياسية إلى أدوات إدارية، منها: قيام تحالف عسكرى بيروقراطى كسمة غالبة فى معظم الدول النامية، ومحاولة العسكريين دعم سلطاتهم التنفيذية على حساب السلطات الأخرى فى المجتمع وكذلك منح ضباط الجيش مناصب رئيسية فى مواقع السلطة التنفيذية.

وهكذا تصبح البيروقراطية ـ بما تملكه من مزايا واتساع حجم أنشطتها ـ المصدر الجديد للنفوذ والتأثير الكامن خلف السلطة السياسية المعترف بها قانونًا، ويرى البعض أن طغيان الطابع البيروقراطى هو مصير المجتمع المعاصر بكل مجالاته، وإن كانت هناك ضرورة لرقابة ومراجعة هيئات الحكومة بواسطة الأحزاب فى الدول الديمقراطية، وهو ما يثير قضية الربط بين الكفاءة الإدارية والرقابة السياسية فى الفقه السياسى.

وكثيرا ما يشار إلى عدم فاعلية البيروقراطية فى الدول النامية؛ لاعتمادها المفرط على العلاقات الرسمية القانونية مما يوقعها فى جمود الروتين بصورة مبالغ فيها. وعلى العكس من ذلك، قد تعتمد البيروقراطية على نوع من العلاقات الشخصية والخاصة، وفى سبيل ذلك يتم تجاوز الإجراءات الرسمية والروتينية والعوائق المكتبية.

**١ـ نخبة رجال الدين :**

كون رجال الدين صفوة أو جزءًا من الصفوة فى فترات تاريخية مختلفة، ففى الهند شكل البراهما طبقة حاكمة لفترة طويلة من الزمن، ولا يزال الأمر كذلك فى

السعودية والمغرب؛ حيث يتمتع رجال الدين بنفوذ سياسى كبير، وفى إيران يحظى رجال الدين بقدر وافر من النفوذ والتأثير، ويلاحظ أن نخبة رجال الدين قد تتشابك وتتداخل مع نخب أخرى مثل ملاك الأراضى.

**ثانيا: النمط العسكرى للنخبة:**

إن دراسة هذا النمط من النخبة تشير إلى الجيش، والذى فرض نفسه كبديل للنخبة الحاكمة فى العالم الثالث، وهو ما يختلف عن دور الجيش كجماعة ضغط للدفاع عن مطالبها ومصالحها. والمعيار الذى يتحدد على أساسه نوع الحكم عسكريا أو مدنيا هو كيفية الوصول إلى السلطة ومصدر الشرعية والتأييد السياسى ، فالحكم العسكرى يعنى تولى نخبة عسكرية مقاليد الأمور، وقيام الجيش بدور رئيسى فى ممارسة السلطة أو الهيمنة على الهيئات والمؤسسات الحيوية فى الدولة، وهذا المفهوم يختلف عن المجتمع العسكرى، الذى تحكمه الروح العسكرية وتسود كافة نواحى الحياة فيه.

إن حكم النخبة العسكرية أصبح من السمات البارزة فى الدول النامية نظرًا لشيوع ظاهرة الانقلابات العسكرية، باعتبارها شكلاً من أشكال التغيير السياسى العنيف المرتبط بالتغيير الحاد، الذى تشهده تلك المجتمعات، فالنخب الحاكمة فى البلدان النامية تصبح عرضة للسقوط عن طريق الانقلابات العسكرية كلما فشلت فى التكيف مع الاحتياجات المتزايدة، أو عجزت عن تلبية رغبات سيل الطلبات والتنظيمات الجديدة المنبثقة من الداخل والوافدة من الخارج على حد سواء.

ولاشك أن مهام المؤسسة العسكرية التى يحددها لها المجتمع لخدمة أهدافه وحماية مصالحه تتفق واتجاه تفوق السلطة المدنية، التى يطرحها المجتمع القومى، والقائم على أن القوة العسكرية يكون عليها أن تفعل ما تحدده السلطة المدنية فقط.

وهكذا تشهد المجتمعات المتقدمة تدخلاً محدودًا من جانب العسكريين، ويقتصر على تأييدهم لسياسات الدفاع والخارجية، وتخضع المؤسسة العسكرية فى الدول الغربية للدولة كمؤسسة ، وفى الدول الشيوعية يعتبر سمو السلطة المدنية أمرًا غير قابل للجدل؛ فالحزب هو الصانع الرئيسى للقرار.

ونظرًا لأن ظاهرة الانقلابات العسكرية السائدة فى الدول النامية لا تشكل ظاهرة منفصلة من مجمل التغييرات التى يشهدها المجتمع، ولا تتم بمعزل عن مجموع الظروف المادية التى تحيط بالمؤسسات العسكرية فى تلك المجتمعات.. فقد جرت محاولات عديدة لتفسير هيمنة العنف السياسى والاجتماعى بمختلف أنواعه، ومن ضمنها الانقلابات العسكرية.

إن ظاهرة التدخل العسكرى لا يمكن تفسيرها استنادًا إلى عامل واحد، وإنما هى تفرض قدرًا كبيرًا من الشمول؛ فهى نتيجة لتشابك عوامل عديدة ومعقدة ، تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى خصائص المؤسسة العسكرية ذاتها، وفى هذا المجال يمكن أن نجد دائرتين رئيسيتين، تندرج فى ظلهما الأسباب التى ترجح كفة الانقلاب العسكرى كشكل من أشكال التغيير السياسى:

**الدائرة الأولى:** العوامل المجتمعية الداخلية، وتضم:

- طبيعة التنظيم البيروقراطى العسكرى الحديث.
- الطبيعة المتفجرة التى يتسم بها التغيير الاجتماعى فى المجتمعات النامية، وما يرتبط بها من توترات متنوعة ومتعددة.

**الدائرة الثانية:** العوامل الخارجية، وتنقسم قسمين، لكل منهما تأثيره:

- البيئة الإقليمية.
- البيئة الدولية.

وفيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية فى الدول النامية.. فعادة ما يشار إليها على أنها جسد تنظيمى واحد، ولكنها ليست كذلك فكريًّا؛ إذ إنه فى مراحل وأوضاع معينة تتم الحركة السياسية بواسطة جزء من أفرادها وقياداتها، ويتم تطهير جزء آخر لظهور التناقضات الفكرية، التى تعبر عن تناقضات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ويرتبط استعداد العسكريين للتدخل بمشاعر الإحباط والاغتراب، التى قد تسود المجتمع والجيش، وبالفرصة المتاحة التى توفرها متغيرات البيئة الداخلية، ومن المحددات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية: التراث التاريخى، ودرجة التعاون بين أفرع القوات المسلحة، ومصادر تسليحها ونمط التدريب، وارتباطه بدولة أجنبية معينة، والخصائص التى تنفرد بها المؤسسة العسكرية دون سائر المؤسسات الاخرى من حيث التنظيم والقدرة على الاتصال، وإمكانات التحرك السريع، واحتكار القوة المادية والانضمام والتسلسل الهرمى. وقد أكد لوسيان باى تميز الجيوش فى الدول النامية وخلوها من مظاهر الضعف، التى تعانى منها البيروقراطية وغيرها من الجماعات والمؤسسات الاخرى فى المجتمع.

وثمة عوامل أخرى ترتبط بالمؤسسة العسكرية، منها: ثقافة الضباط وأصولهم الاجتماعية، والقيم التى يؤمنون بها ومدى الولاء والرضا، والتأييد إزاء النظام القائم، وكذلك نظام التجنيد، وظاهرة تسييس القوة فى المجتمع النامى، والتفوق النسبى للمؤسسة العسكرية يجعل تدخلها أكثر احتمالا ونجاحا.

أما متغيرات البيئة الداخلية التى تشجع المؤسسة العسكرية وتدفعها للتدخل فى السياسة والحكم، فتتلخص فى:

١. ما يعرف باسم أزمات التنمية السياسية فى الدول النامية؛ إذ إن معظم هذه الدول تجد نفسها مضطرة إلى التطور دفعة واحدة والإبحار فى عباب ثورات عديدة فى آن واحد، وفى ظل هذه الظروف لا تستطيع النسق السياسية البالية القديمة أو الحديثة الهشة فى تلك البلدان امتصاص طوفان التغيير الهائل التى يتجاوز حجمها قدرات هذه النظم.. هذا الاختلال بين المدخلات الهائلة من ناحية والبنيان البالى أو الحديث الهش من ناحية أخرى يؤدى إلى أزمات اجتماعية وسياسية حادة فى هذه البلدان . وقد تتخذ هذه الأزمات أشكالا متنوعة ومتلازمة .

٢. غياب المؤسسات السياسية الفعالة والقادرة على أن تكون وسيطة للعمل السياسى، وغياب القادة السياسيين المؤهلين كأدوات لتخفيف حدة الصراع،

ويرتبط بذلك غياب الاتفاق العام على قواعد اللعبة السياسية، ويزيد من تفاقم هذا الوضع ظاهرة تسييس القوى والمؤسسات المختلفة .

٣. لجوء النخبة إلى الاستعانة بالجيش كوسيلة ضغط وإكراه لمواجهة ظروف معينة أو لإنقاذها.. فتصبح بذلك سابقة تيسر للمؤسسة العسكرية طريق التدخل، ويقترن بذلك تدهور هيبة الحزب الحاكم وتصدع القيادة السياسية ومؤسسات المجتمع ؛ مما يقدم إغراءات جوهرية للعسكريين بالتدخل .

٤. نمط الثقافة السياسية السائدة.. فإذا كانت الثقافة الشائعة تضفي هالة وشرعية على العمل العسكرى وتضخم من قيمة العسكريين ودورهم ومكانتهم الاجتماعية.. فإن هذا النوع من الثقافة يزيد من احتمالات التدخل العسكرى .

٥. شعور المؤسسات العسكرية بالتهديد من جانب النخبة الحاكمة ؛ مما يحفزها على التدخل، قد يكون التدخل مفردًا أو فى إطار جماعة أو أكثر، وقد يؤدى انتماء ضباط الجيش إلى أصول اجتماعية مختلفة عن تلك، التى تنحدر منها النخبة الحاكمة إلى التدخل، وهو ما يعكسه النموذج المصرى قبل ثورة ١٩٥٢ فلم يكن بين قادة الجيش واحد ينتمى إلى فئة كبار ملاك الأراضى ؛ مما أدى إلى ضعف نفوذ هذه الفئة على الجيش .

وتدور متغيرات البيئة الخارجية التى تدفع إلى تدخل العسكريين حول عاملين :

أ ـ فكرة العدوى حيث يعتقد أن قيام انقلاب فى دولة أو دول مجاورة يشجع العسكريين على التدخل، كما أن الاستعانة بخبراء أجانب أو إرسال بعثات من الضباط للتدريب فى الخارج أو الحصول على مساعدات عسكرية.. كلها عوامل تجلب معها بذور تدخل المؤسسة العسكرية فى الشئون السياسية.

ب ـ مواجهة المجتمع لتهديدات خارجية مستمرة تجعل للمؤسسة العسكرية أهمية خاصة ، ودورًا بارزًا يؤهلها للتدخل فى السياسة، وتلعب المؤسسة العسكرية كغيرها من النسق الفرعية الأخرى داخل النظام السياسى أدوارًا مؤثرة فى جميع المجتمعات، ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة فى الدول النامية والنظم

القادرة على امتصاص المدخلات الجديدة لتصنيع المؤسسة العسكرية فى واقعها، كواحد من النسق الفرعية التى يتكون منها المجتمع، ويلزمها بقصر نشاطاتها على تنفيذ المهمات المحددة لها أصلاً، والعكس بالعكس إذ يساعد النظام السياسى البالى المتحجر أو الهش الحديث ـ كما هو الحال فى غالبية بلدان العالم النامى ـ على هيمنة العسكريين، ويضفى على النظام السياسى طابع تلك النظم التى تشتهر بسيطرة أحد النسق الفرعية فيها عليها DOMINANT ـ SUBSYETEM.

هذا.. وتتفاوت الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية فى المجتمعات النامية من بلد إلى آخر، ومع تفاوتها تتغير درجة تعرضها للانقلابات العسكرية.

ويمكن اعتبار الغالبية العظمى من دول الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية أكثر عرضة للانقلابات العسكرية، وتزداد على سبيل المثال احتمالات التعرض للانقلابات العسكرية، أو يسهل تقبل مجتمعات الشرق الأوسط لها عوامل إضافية، منها: تراث الدولة الدينى والاستعمار والتنافس الدولى والفشل فى تكيف المؤسسات الغربية مع الواقع المحلى.. هذه كلها عوامل تعطى أهمية بارزة للمؤسسة العسكرية.

إن اعتماد المؤسسة العسكرية على القوة وحدها لا يمكنها من الحفاظ على النظام الجديد بشكل دائم ويجعلها عرضه للمصير ذاته، وأما إذا سلك النظام الجديد طريقا مختلف تمكن بواسطته من امتصاص وتلبية قدر معقول من المدخلات، وبالتالى تعزيز فرص استمرارية النظام، وتلعب ظاهرة الكارزما التى غالبا ما تشهدها المجتمعات الانتقالية الجديدة دورًا أساسيًّا فى زيادة طاقة النسق السياسى على امتصاص ضغوط، وطلبات التنظيمات الجديدة، أو فى تقليصها وتخفيف ضغوطها.

ويرى البعض أن الهوية الاجتماعية لنسق ما بعد الانقلاب لا تتقرر بالأصول الطبقية للضباط الذين قادوا الحركة العسكرية، ولا بما أعلنوه من أهداف وبرامج فى المراحل الأولى.. بقدر ما تتقرر بأسلوب معالجة القيادة الجديدة للمدخلات الواردة

من النسق العسكرى وغير العسكرى فى المجتمع، وتحديد الطبقات الأكثر استفادة من النظام السياسى الجديد .

**ثانيا : دورة النخبة :**

إن الدراسة المتكاملة لظاهرة النخبة لاتقتصر فقط على تقرير وجود نخبة ما.. بل تتعدى ذلك إلى بيان مدى استقرارها واستمرارها والتغيير الذى طرأ على تكوينها بمعنى إدخال عنصر الزمن فى دراسة النخبة، وهذا النوع من الدراسة أطلق عليه باريتو "دورة النخبة" CIRCULATION OF ELITES، وأوضح أن أهم مظاهر هذه الدورة هو الانهيار والتجديد المستمر للنخبة الذى يأخذه أحد بعدين :

**أ ـ إحلال الأفراد داخل النخبة.**

**ب ـ إحلال نخبة محل أخرى**

فإحلال الأفراد يحدث بالطبع لعدم خلود الإنسان، ولان أى جماعة تخضع لعملية التجديد الطبيعى والتجديد.. والمسألة ما إذا كانت عملية الإحلال جامدة، أو مفتوحة تكفل إتاحة الفرص للأفراد من الطبقة الأقل امتيازًا للانضمام إلى جماعة السلطة والنفوذ .

ويرى موسكا أن نشأة الصفوات تعتمد أساسا على المصالح والمثاليات الجديدة فى المجتمع وعلى ظهور مشاكل جديدة، وعندما يتغير ميزان القوى ـ فإن الوسيلة التى بمقتضاها تتشكل الطبقة الحاكمة كما يسميها لا تتغير ـ هى نمو مصدر جديد للثروة أو زيادة الأهمية العلمية لنوع جديد من المعرفة، أو ظهور دين جديد أو انتشار أفكار جديدة تؤدى إلى انهيار الطبقة الحاكمة وبروز أخرى .

وبعبارة أخرى.. إن أهم مظاهر دورة النخبة لدى موسكا هو ظهور قوى اجتماعية جديدة، على حين يرى ماركس أن نشأة الطبقة الحاكمة وسقوطها يعتمد على التغيير فى التكنولوجيا وملكية أدوات الإنتاج، وأنه يجئ نتيجة لصراع الطبقات المترتب على ذلك، والذى يعد القوة الأساسية المحدثة للتغيير السياسى.

وأكد شومبيتر عند معالجة ظاهرة ظهور وانهيار الطبقات أن التأثير الأعظم يجئ عن طريق التغييرات البنائية المؤثرة على وظائف جماعات الصفوة ، فوعى كل طبقة داخل البناء الاجتماعى العام يتوقف على الأهمية المخلوعة على وظيفة هذا الوضع ، ودرجة نجاح الطبقة فى أداء هذه الوظيفة من ناحية أخرى.

وتثير فكرة دورة النخبة فى هذا السياق التساؤل حول ما إذا كانت الجماعة الجديدة تنتمى إلى الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية للجماعة السابقة نفسها ، أم أن تكوينها وخلفيتها مختلفتان ؛ إذ إن النظام القادر على إمداد التغيير الجماعى بجماعته المسيطرة سياسيًا لا يتطابق مع نموذج النخبة ، الذى تمتاز فيه بالدوام واحتكار السلطة السياسية.

وكذلك تثير دورة النخبة الحديث عن إمكانة المنافسة السلمية بين جماعات مختلفة ، وفى هذه الحالة لا يكون الحديث عن النخبة بمفهومها التقليدى ونكون قد تطرقنا إلى نظرية تعدد النخبة ، التى لا تنفى وجود جماعات مسيطرة أو ذات نفوذ سياسى فى المجتمع ، ولكنها تزعم أن هناك إمكانة لتحقيق السلطة بطرق متعددة .

ويشير الحراك الاجتماعى إلى إمكانة تحرك الأفراد عبر الخطوط الفاصلة بين النخبة واللانخبة ، وتتغير النخبة تدريجيًا عند إحلال أعضاء جدد محل الأعضاء القدامى ، كما قد تتغير أنماط السلوك ونسق القيم لاستمرار عملية التنشئة السياسية ويرتبط الحراك الاجتماعى بذكاء الفرد وقدراته والظروف الاجتماعية ومدى انفتاح الطبقة العليا ، وإذا اتسم الحراك الاجتماعى فى المجتمع بالمرونة.. فإنه قد يؤدى إلى شكل مستقر للنخبة ، وتشهد المجتمعات الصناعية المتقدمة حراكًا بدرجة أعمق من المجتمعات النامية.

والتجنيد السياسى يقصد به كيفية شغل أدوار النظام السياسى ، وهى وظيفة ذات أهمية محورية ؛ لأنها تشير إلى قدرة النخبة على ممارسة عملية الضبط من خلال منح المكافآت والمناصب العليا ، ويتبدل القائمون بهذه الأدوار بالوفاة أو بالاستبعاد أو بالاستقالة ، وتخلق أدوار جديدة وتختفى أدوار قديمة ، وتعد المعايير التى على أساسها يتم التجنيد ذات أهمية بالغة.. فقد تكون معايير علمية كالإنجاز والانتخابات

والاختبارات الموضوعية، وقد تتم على أسس محلية أو طائفية قبلية، وقد تستند النخبة إلى أسس أخرى كالولاء للنظام والشخص الحاكم أو الالتزام الأيديولوجى، أو معايير تقليدية كالقرابة والنسب.. ومع ذلك فإن النخب التى تستند إلى مثل هذه المعايير التقليدية فى عملية التجنيد قد تجد لزامًا عليها أن تمتلك مهارات محددة موضوعيًا لتحتفظ بوضعها، كما قد يؤدى التجنيد على أساس الصدفة البحتة أو وفقا لتمثيل فئات الدين والجنس والسلالات والطبقات.

والواقع أن أسلوب تجنيد النخبة يختلف من مجتمع لآخر، ومن مرحلة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد، وتلعب المكافآت دورًا أساسيًا فى تجنيد النخبة.. فهى قد تسبب إقبالاً من جانب الأفراد على تولى مسئوليات منصب النخبة، وتحافظ على القيم المتوقفة على هذه المناصب، فبعض النخب يتمتع بالدخل المرتفع والبعض الآخر بالشعبية والشهرة، وغيرها بالقدرة والسلطة، وتولى النخبة لمواقعها يعنى كذلك قبولها للجزاءات المرتبطة بها، و يؤثر التجنيد والمكافأة فى تكوين واستمرار النخبة، إلا أنه لا يؤثر فى وظائفها.

وترتبط المكافآت والحرمان التى تصحب الدخول والخروج من المواقع النخبوية بشكل قوى بقيم النظام السائد فى المجتمع موضع الدراسة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك الدخل والمكانة والقوة السياسية والمغامرة الفردية المرتبطة بنظام سياسى معين ، ففى مصر تولى المنصب الوزارى يعنى دخل أعلى وحياة مريحة ومكانة اجتماعية على عكس الخروج منه .

إن درجة تمثيل النخب للجماعات المختلفة فى مجتمع ما تعطى مؤشرًا حول درجة الحراك الاجتماعى ومدى توزيع الفرص المتاحة، وبالتالى احتمالات الإزاحة السريعة للنخب القائمة، وينظر كتاب النخبة إلى القوة على أنها فى تراكم مستمر.. إن إحراز القوة يسير نحو مزيد من القوة .

إن جمود درجة الحراك الاجتماعى وانغلاق النخبة على ذاتها يؤدى إلى تكوين نخبة مضادة، لا يمكن استيعابها داخل النخبة القائمة وهو ما يثير احتمالات استخدام العنف بدرجاته للوصول إلى السلطة؛ خاصة فى ضوء التطورات

الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات النامية. إن إزاحة نخبة قائمة فعلاً لتحل محلها نخبة جديدة يضمن معنى انتقال السلطة، ليس فقط عن طريق سلمى بالوراثة أو الانتخاب، وإنما عن طريق العنف أيضًا، وهو ما يرتبط أشد الارتباط بظروف الدول النامية وما تعانيه غالبيتها من تغييرات وعدم التوازن بين مقدرة الحكومة وأعبائها وعدم العدالة والتدهور الاقتصادى، وفقدان الشرعية وانهيار الجماعات الوسيطة بين النخبة والجماهير؛ فتصبح العلاقة مباشرة وتترك النخبة دون شىء يحميها من تدخل الجماهير المباشر فى صورة مظاهرات وإضرابات.. وتترك الجماهير دون شىء يعبئها أو يرشدها ضد تدخل النخب المضادة لتجنيدها فى حركات ضد النظام.

وفى غياب أساليب محددة لتنظيم الصراع وحله، تلجأ كل جماعة لاستخدام وسائلها الخاصة بما فى ذلك العنف... ويحدث انتقال السلطة عادة من خلال انقلاب عسكرى يطيح بالنخبة القائمة .

ويحدد توازن القوى بين النخبة القائمة والنخب المضادة مدى دموية الانقلاب، فكلما كانت كفة أحد الأطراف راجحة إلى درجة كبيرة كان الانقلاب أقل عنفًا، وكلما تعادلت قدرات القوى المتصارعة ازدادت درجة العنف.

إن علاقة المواجهة بين النخب والنخب المضادة قد تكون أيديولوجية أو جيلية أو اجتماعية أو اقتصادية، وقد ترتبط بتوزيع إقليمى معين. ومن شأن النمط التدريجى لدورة النخبة منع تراكم الانقسامات فى هذه الأبعاد؛ مما يحول دون بلوغ التوترات ذروتها فى شكل إزاحة النخبة القائمة بواسطة إحدى النخب المضادة .

ومن أهم العوامل التى تحدد استقرار النخبة واستمرارها هو مدى الشرعية التى تتمتع بها فى المجتمع.

### ثالثًا : شرعية النخبة:

افترض العلامة داهل Dahl أن القادة فى موقع السلطة والتأثير يكافحون من أجل الحصول على الشرعية، وعندما يكون تأثير القائد مقبولاً شرعيًا.. فإنه يملك

السلطة، ويرى داهل إن السبب الجوهرى فى سعى القادة إلى تحويل الحكم بالإكراه إلى سلطة شرعية، هو أن هذا الشكل من الحكم يكون أكثر ثقة واستقرارًا وكفاءة بصفة عامة، وأن السعى نحو الشرعية هى العملية التى بمقتضاها تسعى النخبة للحصول على القبول الشعبى، على أساس بعض التبريرات الأيديولوجية للبقاء فى السلطة، ويحدد شرعية النخبة مدى القبول الشعبى للاعتبارات الأيديولوجية التى تتبناها .

ويقصد بالشرعية قدرة النظام على توليد والحفاظ على الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هى أكثر المؤسسات ملاءمة للمجتمع. ولكى يحقق النظام شرعيته، يجب أن يتمكن من الوفاء بالحد الأدنى من مطالب الجماهير، وعدم تحقيق هذا الهدف خلال فترة زمنية قد يؤدى إلى اهتزاز الشرعية، ويمكن القول أن النظام السياسى المستقر هو النظام الذى يحظى الأفراد برضاه، ويمتلك القوة والمقدرة على إشباع مطالب وحاجات المجتمع، كما تتوافر لديه المرونة الكافية للتلاؤم والتكيف مع الظروف المتغيرة.

وعندما تتحقق الشرعية فإنها تكون أكثر العناصر فاعلية فى تبرير أسلوب وطريقة ممارسة السلطة، كما تعد من العوامل المهمة التى تحول دون قيام محاولات عنيفة لتغيير النظام.

وترتبط الشرعية ارتباطًا وثيقًا بالرضا عن الوضع القائم من جانب الجماهير، وقد يكون من المهم التحقيق ما إذا كان خضوع وإذعان الجماهير لنخبة ما يمثل بالفعل رضا عن الوضع القائم وتأييد له، أم يعبر عن عداوة كامنة للنظام تتحين الفرصة للانفجار.

وتحدث أزمة الشرعية فى الدول النامية عند الانتقال من نظام سياسى معين إلى نظام سياسى آخر ، دون أن تصحبه تغيرات جوهرية فى المشاركة الشعبية ، وإذا كان الحدث مصحوبًا بنوع من التوتر والإحساس بوجود أزمة.. فمن الممكن أن يكون النظام فى هذه الحالة إزاء أزمة شرعية.. وتعتبر الانقلابات العسكرية عمومًا أمثلة

لأزمة الشرعية لأنها تعبر عن حلول الحكم العسكرى محل الحكم المدنى، دون أن تترتب على ذلك تغييرات جوهرية فى عملية المشاركة السياسية أو توزيع الدخل القومى .

وطبقًا لنموذج داهل فى التحليل.. فإنه فى حالة توافر الدرجة العليا من الشرعية فإنه يكون من السهل على النخبة الحفاظ على السيطرة، دون استخدام أى نوع من القوة، وعلى العكس كلما انخفضت درجة الشرعية.. فإن استمرار الحفاظ على السيطرة يصبح معتمدًا بدرجة أكبر على الوسائل الإكراهية.... أى إن القيادة تفرض سيطرتها وتعززها بالمزج بين اكتساب الشرعية وبين التهديد باستخدام أو استخدام القوة، وتكون العلاقة الأساسية بين القوة والسيطرة والشرعية على النحو التالى:

**سيطرة = قوة + شرعية**

وعلى حين يظل السعى للسيطرة عاملاً ثابتًا.. فإن القوة والشرعية تبقى متغيرات متداخلة ، كلما زادت إحداهما انخفضت الأخرى، وتظل نسبة كل منهما مختلفة على مدى فترة زمنية ما فى النظام السياسى ؛ طبقًا لأداء النخبة والعوامل الداخلية والخارجية .

وإذا كان اعتماد السيطرة على الشرعية.. فإن الاتجاه سيكون بدرجة أكبر نحو الاستقرار كما هو الحال فى الدول المتقدمة، وعلى العكس إذا كانت السيطرة تعتمد بدرجة متزايدة على القوة.. فإن ذلك يخلق ظروف عدم الاستقرار وتكون تقلبات النخبة سريعة وحادة، كما هو الحال فى الدول حديثة الاستقلال.

إن زيادة القوة كوسيلة للسيطرة تصل إلى الذروة فى الإطاحة بالنخبة القائمة، من خلال انقلاب تستخدم فيه القوة بدرجة عظمى، إلا إذا جاءت عملية الإطاحة نتيجة لثورة شعبية أو فى وجود كارزما.

## المبحث الثالث
## محددات دورة النخبة

اختلفت آراء المفكرين فيما يتعلق بدور الصفوات المختلفة فى الحياة السياسية، فذهب البعض إلى اعتبارها صانعة القرارات فى المجتمع، بينما اعتبرها البعض الآخر المصدر الوحيد للقيم، وأنها تكون القوة الداعية للاندماج فى الجماعة التى يمكن أن تنهار لولا وجود هذه الصفوة.

وإذا كان بنيان النخبة واتجاهاتها والأهداف التى تسعى إليها تختلف باختلاف المجتمعات.. فإن تماسك النخبة هى السمة الأساسية التى يجمع عليها كتاب الصفوة باعتبارها نقطة الانطلاق نحو أداء النخبة لدورها؛ خاصة فى الدول النامية، ويرى كتاب النخبة أن المجتمعات وخاصة التى فى طور النمو تكون فى حاجة ماسة للنخبة لإحداث تغييرات كبيرة فى التركيب الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع، وتستطيع ضمان وحدة المجتمع لتحقيق أهدافه.

ويسلم البعض بان للزعامات الكارزمية دورًا ذا أهمية بالغة فى المجتمعات النامية؛ حيث أوضح لوسيان باى أن ضعف المؤسسات السياسية يتيح للقيادة مجالاً أوسع فى خدمة الحركة السياسية وتحديد الاستراتيجيات داخل إطار العملية السياسية.

ولا يعنى هذا أن القيادة وحدها يمكنها ضمان التحديث؛ حيث إنه ليس هناك عامل واحد يمكنه أن يحدث التغيير فى الهيكل الاقتصادى والقيم والمؤسسات السياسية.. فوجود عنصر مهم من عناصر التحديث لا يعنى التطور الآلى فى العناصر الاخرى، رغم ذلك فإن القيادة تعد عنصرا حاسما فى التنمية، فتأثير الصفوة يظهر بوضوح فى تحديث ومدى تطور المجتمعات.

ويتوقف الدور الذى تقوم به النخبة السياسية على عوامل محددة ومتنوعة، يمكن تلخيصها فى نوعين.

**أولاً محددات متعلقة بالنخبة، وتشمل:**

١ ـ بنيان النخبة ذاتها ومدى الانسجام والتماسك بين أعضائها، بمعنى أنه هل تشكل النخبة جماعة واحدة مسيطرة ومتماسكة أم أن هناك جماعات متعددة يسيطر كل منها على عنصر من عناصر القوة؛ بحيث يوازن بعضهم البعض ولا تنفرد أى منهم بالسيطرة الكاملة على المجتمع، ووجود قيادة كارزمية تسيطر على النخبة أم لا.

وترتبط بهذه المسألة قواعد السلوك بين أعضاء النخبة وأسلوب حل المشاكل التى تظهر بينهم.. هل تتم سلميا أم بطريق العنف والإكراه، وما مصير المنتصر ووضع المهزوم.

٢ ـ إدراك الصفوة لظروف وأوضاع مجتمعها وأبعاد قضية التغيير وغاياته، فيرى بعض الكتاب أن هناك أنماطًا متعددة للنخبة تزخر بها بلدان العالم الثالث؛ طبقًا لوعيها بقضية التخلف وأساليب القضاء عليه والأدوات اللازمة لإحداث التغيير، ويؤكد هؤلاء الكتاب أن عجز نخبة دول العالم الثالث عن بلورة إرادة التنمية ونقلها إلى الجماهير هى السبب الأساسى لإخفاق التجارب الإنمائية فى تلك البلدان، رغم أن بعض العوامل الخارجية قد لعبت دورًا رئيسيًّا فى عرقلة بعض هذه التجارب، مثال التجربة المصرية بعد عام ١٩٥٢.

**١ـ الخلفية المهنية والاجتماعية:**

تناول عديد من الدراسات الخلفية المهنية والتعليمية والاجتماعية للنخبة بالشرح والتحليل، وأقامت على أساسها تقسيمات عدة لأنماط النخبة، وركزت بعض من هذه الدراسات على الخلفية الأسرية بالإضافة إلى التعليمية والاجتماعية.

وأشارت هذه الدراسات إلى تأثير الخلفية الاجتماعية على سلوك واتجاهات أفراد النخبة السياسية؛ فالتعليم قد يؤدى إلى تربية الفرد وتنشئته السياسية والثقافية

والأخلاقية، كما أن الطفولة المبكرة قد تدفع الفرد إلى أن يصير عضوا مخلصا فى حزب معين تحت تأثير ولاء أو عضوية الأبوين أو المدرسين أو الأصدقاء، وجدير بالذكر أن عملية التنشئة السياسية عملية مستمرة، تتخطى مرحلة الطفولة والخبرات والاتجاهات التى يكتسبها عضو النخبة فى طفولته.. فقد تعززها الخبرات المختلفة التى يمر بها فى مراحل حياته التالية أو قد تناقضها فتحدث تغييرات جذرية فى اتجاهات هؤلاء الأفراد، وعملية التنشئة التى يتم بموجبها نقل القيم والمعتقدات والعواطف من جيل إلى جيل تقوم بها جماعات مختلفة فى مقدمتها الأسرة والمدرسة وجماعات العمل والمهنة والأحزاب وأماكن العبادة، وهى تتباين من مجتمع لآخر، وينادى البعض بتخصيص نوع متميز من التعليم لأعضاء النخبة.. إلا أن هذا الاتجاه واجه انتقادات عديدة، منها: أن مثل هذا التخصص قد يؤدى إلى الفصل بين النخبة والجماهير ويجعلها غير قادرة على الاندماج فى المجتمع؛ مما يؤكد ضرورة وجود نظام تعليمى عام موحد يشارك فيه المجتمع بأسره.

وتهتم الدراسات بالخلفية الاجتماعية حيث جرت محاولات كثيرة للربط بين الطبقة التى ينتمى إليها عضو النخبة واتجاهاته، فإذا كان العضو ينتمى للطبقة العاملة فيتوقع أن يكون متعاطفا مع مطالبها، أما إذا كان ينتمى للطبقة العليا فقد يكون جاهلا أو متجاهلا لمشاكل العمال.

إن محاولات استنتاج سمات واتجاهات معينة للنخبة السياسية من خلال دراسة خلفيتها الاجتماعية والتعليمية تحدها قيود كثيرة ، وإن كان هذا لا يعنى عدم جدوى هذا النوع من الدراسات، بل إنها تلقى الضوء على أنماط التجنيد للنخبة فى المجتمع الواحد، وتلقى الضوء على خصائص المجتمع الذى توجد فيه النخبة.

**٢ـ نمط النخبة** :

يلعب العسكريون دورًا مهمًّا ومستقلا فى العالم العربى فى إدخال التغيير الاجتماعى، عكس الأمر فى العالم الغربى المتقدم، ويتزايد الإدراك فى العالم العربى بأن الاستقلال السياسى يتطلب القوة العسكرية التى تحتاج بدورها إلى التقدم

التكنولوجى، وهكذا يلعب العسكريون فى الشرق الأدنى ومصر والسودان والعراق وباكستان وإيران دورًا أكثر أهمية فى إدخال التغيير الاجتماعى، ويتزايد الاعتماد عليهم بدرجة أكبر من النخبة الصناعية والسياسية، وهناك اختلافات مهمة بين النخب العسكرية فى تلك الدول؛ فالضباط فى مصر وسوريا والعراق الذين تولوا السلطة، ووصلوا إلى مرحلة النضج فى مرحلة انحسار الإمبريالية ومعظمهم تلقى تدريبه داخل بلاده، ولم يكونوا مرتبطين بمصلحة اقتصادية أو أيديولوجية بالطبقة الحاكمة وكانوا شديدى الوطنية، لذلك.. فإن هذه النخب العسكرية حلت مكان نخبة استعمارية أو أجنبية حاكمة ليس فى مقاعد السلطة فقط، ولكن أيضًا فى اتجاهاتها، ونظرت نخبة الضباط إلى الديمقراطية والمشاركة فى السلطة على أنها إضعاف من مكانتها وتزيد من صعوبة التغيير الاجتماعى المنشود وتتسم هذه النخب بالراديكالية، وأدت الرغبة العارمة لدى العسكريين العرب للتغيير الاجتماعى إلى أن يصبحوا نظمًا سلطوية، تكبح جماح المعارضة السياسية وتحشد الجماهير حول الأهداف الوطنية التى حددتها النخبة مسبقا.

وبتدخل العسكريين فى الشئون السياسية لمجتمعاتهم، فيبدأ هؤلاء فى مواجهة الأزمات والضغوط التى يولدها التحديث والتغيير الذى يمر به المجتمع، ويتبلور دور محورى ذات قيمة فى المجتمع لوجود نخب تتسم بالضعف أو الجمود واللامبالاة.

وتختلف الآراء حول دور العسكريين فى عملية التغيير التى تشهدها مجتمعاتهم. ويمكن بلورة هذه الآراء فى اتجاهين، هما:

**الاتجاه الأول:** يرى فى العسكريين نخبة تحديثية تتوافر لها مقومات، تمكنها من القيام بدور إيجابى فعال فى عملية التنمية، ويستند أصحاب هذه النظرة إلى أن الجيوش فى تلك المجتمعات تتسم بالحداثة والتطور واستخدام الفن التكنولوجى، وتتميز بالعقلانية والتسلسل السلطوى والانضباط والمسئولية الشاملة والقدرة على التكيف والخلق والإبداع، بل قد تصبح مؤسسة شبه صناعية تستند إلى معايير الكفاءة والإنجاز على عكس بقية المؤسسات فى المجتمع النامى.

كما يمثل الجيش بوتقة للتنشئة وصهر الاختلافات والولاءات العصبية والطائفية والدينية والأيديولوجية وتطوير الإحساس بالهوية القومية، وإمكانة التعاون بين فئات المجتمع لتحقيق أهدافه، وتعمل التربية العسكرية على خلق روح العمل والنظام والدقة، ويقدم الجيش خدماته للمجتمع فى السلم مثل بناء السدود وشق الطرق ومحو الأمية ومواجهة الكوارث الطبيعية ورفع المستوى الصحى وتعليم المهن، ويتزايد اتجاه المؤسسة العسكرية للقيام بأعمال اقرب إلى الطبيعة المدنية منها إلى العسكرية مع استمرار التطور التكنولوجى المعاصر.

**أما الاتجاه الثانى:** فيؤكد أن العسكريين يمثلون نخبة معوقة وأن تدخلهم فى السلطة لا يقود إلى تنمية حقيقية، ويبررون ذلك بأن الجيوش فى الدول النامية جزء من المجتمع يعكس سماته المختلفة، ومن ثم لا تنطبق على هذه الجيوش بالدرجة نفسها على الأقل سمات المنظمة الحديثة، كما أن الضباط ليسوا بالضرورة ذوى طبيعة تكنولوجية معاصرة أكثر من جماعات مدنية معينة، فقد يستند تجنيد الضباط إلى عوامل التفرقة فى المجتمع، سواء كانت سلالية أو جغرافية أو لغوية أو وراثية.

ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أنه بافتراض توافر صفات العقلانية والإنجاز فى الجيش.. فإن النخبة العسكرية عندما تحكم، فإنها تمثل بعض عناصر الجيش فقط وقد تنقطع صلاتها تدريجيا بالمؤسسة العسكرية، كما أن هذه النخبة عرضة للانقسام مما يجعل محور حركتها تأمين وضعها المهيمن إزاء الخصوم والأجنحة المناوئة، والقول بأن المؤسسة العسكرية سوف تنقل روح الإنجاز والعقلانية إلى المجتمع ينبغى ألا يؤخذ على إطلاقه، والافتراض أن العسكريين على درجة عالية من الوحدة والنظام قد لا يصمد كثيرًا أمام الانقسامات التى تدب فى صفوف العسكريين بعد توليهم السلطة.

وغالبا ما ينظر العسكريون نظرة عداء تجاه السياسة، وينظرون باستخفاف إلى السياسيين ويحاولون إقامة نمط من السلطة يضمن لهم الهيمنة.. إن المحصلة النهائية لتجربة العسكريين فى الدول النامية تشير إلى الإخفاق أو فى أحسن الحالات إلى نجاح جزئى.

والواقع أن دور المؤسسة العسكرية يختلف من مجتمع لآخر تبعًا لاختلاف درجة تطور المجتمع، ومدى سيطرة العسكريين على مراكز صناعة القرار بشكل مباشر أو غير مباشر، ويستطيع العسكريون القيام بدور فى عملية التنمية فى مراحلها الأولى؛ حيث تتلاءم هذه المرحلة المبكرة وطبيعة النمط السلطوى للحكم على حساب الأشكال الديمقراطية، وإن كان هذا لا يمنع أن هناك بعض النظم السلطوية ارتبطت فى المراحل الأولى لعملية التحديث باتجاهات ليبرالية، وهو ما حدث فى مصر خلال السنوات الخمس الأولى لثورة يوليو ١٩٥٢.

وكلما أصبح المجتمع أكثر تقدما أو حقق مستويات أعلى من التنمية، انخفضت مقدرة العسكريين على السير نحو مزيد من التنمية؛ حيث إنهم يخفقون فى استكمال الطريق لعدم قدرتهم على فهم جوهر المشاكل والأزمات المرتبطة بعملية التنمية، والحقيقة أن سلوك الضباط فى ممارسة السلطة يكاد يتشابه فهم ميالون بطبيعتهم إلى التصرف بوحى من أفكارهم الخاصة ويؤمنون بالإكراه وكبت المعارضة، وليس بالاقتناع والمناقشة.. ولذلك فهم لا يملكون القدرة على حكم المجتمع لفترة طويلة.

## ثانيًا: محددات تتعلق ببيئة النخبة

وتشمل هذه المحددات ثلاثة عوامل أساسية، هى:

١ ـ الوزن النسبى للنخبة وعلاقاتها مع النخب المنافسة أو المضادة فى المجتمع وهو ما يثير مدى إمكانة الصعود إلى الوضع النخبوى ومدى جمود وثبات النخبة، وكذلك مدى تمثيلها للقوى والجماعات المختلفة التى يتكون منها المجتمع، ومدى سيطرتها على وسائل القوة التى تحقق لها الهيمنة على مقاليد الأمور وصنع القرارات الرئيسية فى المجتمع.

٢ ـ الثقافة السياسية السائدة التى تعنى مجموعة الاتجاهات والمشاعر والقيم والرموز التى تحكم السلوك السياسى والمعتقدات، وهو ما يثير مسألة الخبرات التاريخية التى تتحرك فى إطارها النخبة ومدى التجانس بينها وبين الجماهير، فالمفروض أن النخبة تعكس القيم الموجودة داخل المجتمع، ولا شك أن وجود أيديولوجية

واضحة للمجتمع تشكل رقابة على تصرفات النخبة، وتسهل عملية تقييمها اقترابا أو ابتعادا عن هذه الأيديولوجية، كذلك فإن وجود هذه الأيديولوجية سيدعم نفوذ النخبة ويسهل تحركها نحو تحقيق أولويات وغايات المجتمع المحدد سلفًا وإلا فقدت شرعيتها.

٣ ـ سمات المجتمع الذى تتواجد فيه النخبة، ويوضح "هارولد لاسويل" العلاقة التبادلية بين النخبة الحاكمة والمجتمع على أساس أن الصفوة هى انعكاس للتيارات السائدة فى المجتمع، وتمثل أكثر قطاعات المجتمع نشاطا وأهمية، وهى تؤثر بشكل فعال فى العمليات السياسية والاجتماعية الدائرة فى المجتمع.

ويؤثر النظام السياسى على دعم وتشكيل النخبة الحاكمة القوية، من خلال:

أ ـ إعطاء نوع من السلطة غير المتوازنة للسلطة التنفيذية فى مواجهة بقية السلطات؛ مما يؤدى إلى خلق نوع من النخبة ودعم نفوذها.

ب ـ تركيز السلطة الناتج عن قيام النخبة بوظائفها متعددة فى وقت واحد يضفى نوعا من الهالة والهيمنة على النخبة.

وكذلك يؤثر البنيان الطبقى والاختلافات العرقية وطبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع على دور النخبة.

على أن هناك عوامل أخرى تحدد اتجاهات وسياسات أعضاء النخبة الحاكمة مثل الحصول على تأييد جماعات مختلفة فى المجتمع، كما يميز البعض بين الفئات العليا والدنيا فى النخبة، حيث إن الفئة الأولى قد تتخطى الخلفيات الطبقية أو السلالية أو الاجتماعية على عكس الشرائح الدنيا.

**القيادة الكارزمية ( التاريخية )**

تشهد المجتمعات الإنسانية خلال مراحل تطورها ظاهرة نادرة تلعب دورا حيويا ومحوريا فى تحقيق غاياتها، وتكون أساس تماسك النخبة ومصدرًا لإضفاء الشرعية، هذه الظاهرة تعرف باسم القيادة الكارزمية، وهى كلمة من أصل يونانى تترجم إلى العربية بالقيادة التاريخية أو الملهمة، وهذا النوع من القيادات يتمتع بجاذبية جماهيرية

هائلة وبسطوة عاطفية لا حدود لها على أتباعه ومريديه، وعادة ما تستند شرعيتها إلى هذه الرابطة العاطفية باعتبارها تجسيدا لآمال الجماهير وطموحاتها.

ويعود الفضل إلى عالم الاجتماع "ماكس ويبر" فى نقل مفهوم الكارزما من المجال الدينى إلى مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية ؛ حيث تناول المفهوم عند تصنيفه لأنماط السلطة التى حددها فى ثلاثة أنماط، هى:

١ ـ السلطة التقليدية التى تقوم على أساس القيم والتقاليد التى ترسخت على مدى الزمان، وتعتمد شرعية النخبة على الالتزام بالنظام القومى السائد.

٢ ـ السلطة الرشيدة وتمارس السلطة على أساس نوع من القانون، طبقًا لمشاركة محددة وقوانين وقواعد رشيدة.

٣ ـ السلطة الكارزمية التى تستند فى ممارستها لا إلى أساس القواعد القانونية أو التقليدية، وإنما إلى شخصية قائد فرد وأداء بطولى ينظر إليه على أنه مالك لقوى غير عادية.

ويعبر اصطلاح الكارزما عن شخص يتمتع بمجموعة من السمات والخصائص التى بموجبها ينظر إليه، باعتباره شخصًا خارقًا أو على الأقل يتمتع بقدرات وقوى غير عادية ينظر إليها من جانب الآخرين بشىء من القدسية، وغالبًا ما يكون القائد الكارزمى محاطًا بمجموعة من الأتباع يستمدون منه سلطاتهم، وهذا النمط من القيادة يميل إلى رفض الماضى، وهو بهذا المعنى يمثل قوة ثورية تصبح هى الأساس فى إضفاء الشرعية، طالما أنها تلقى التأييد من الأتباع والمؤيدين.

ويؤكد ماكس ويبر أن الكارزما تشير إلى صفات غير عادية لشخص ما، بغض النظر عن أن هذه الصفات حقيقية أم مزعومة أو مفترضة، وبالتالى.. فإن السلطة الكارزمية تشير إلى حاكم يعلو الأفراد ويخضع له المحكومون نتيجة اعتقادهم فى السمات غير العادية له، وتقوم شرعية الحكم الكارزمى على الاعتقاد فى القوة السحرية والإلهام وصفات البطولة ومصدر هذه المعتقدات هو إثبات صفة الكارزما من خلال المعجزات والانتصارات والنجاحات.

وهكذا.. فإن هذه المعتقدات والسلطة القائمة عليها تختفى أو يهددها الزوال بمجرد عدم توافر الدليل على وجودها أو بمجرد فقد الصفات الكارزمية لقوتها السحرية، والحكم الكارزمى لا يدار طبقًا لتقاليد عامة سواء كانت تقليدية أو رشيدة، ولكن وفقًا لمبدأ الوحى والإلهام، وبهذا المعنى.. فإن السلطة الكارزمية غير رشيدة وثورية فى الوقت ذاته.

وهكذا أوضح ويبر أن مفهوم الكارزما له بعدان، هما:

**الأول: سيكولوجى يرتبط بقدرات وسمات القائد.**

**أما البعد الثانى: فهو اجتماعى يتعلق بالموقف الذى نشأت فيه الكارزما.**

ويرتبط سحر وجاذبية القائد التاريخى بقدرته على الجمع بين المصالح المختلفة والمتضاربة، وتوجيه الجماعات المتعددة إلى جهة واحدة لتحقيق هدف مشترك، وهو لا يرضى عادة بالاستيلاء على السلطة، وإنما يسعى للتغلغل لدى الجماهير والتأثير عليها بوسائل غير الإكراه والإرغام؛ أى بالاعتماد على شعبيته وتحمس الجماهير له وإعجابها به، بحيث يكون هناك نوع من التطابق بين مطالب الجماهير وتوقعاتها ومطالب القائد وتوقعاته؛ أى إنه يكون معبرًا عن الجماهير.

ويمتاز القائد الكارزمى بقدرته على اكتساب ولاء الأفراد وتأييدهم وينظر إليه على أنه يضطلع بمهمة شبه مقدسة، وهو لا يرتبط بقواعد وضوابط معينة فى حكمه ولا يلتزم بالسوابق.. فهو ثورى عادة يظهر بصفة خاصة فى أوقات الأزمات... وغالبا ما يرتبط بأسطورة معينة تقبلها الجماهير وتؤيدها، وفى غياب الوسائل الأخرى يصبح القائد الكارزمى مصدرًا لإضفاء الشرعية.

**نشأة الكارزما:**

يرى ايك أن القائد الكارزمى نتاج الموقف التاريخى؛ أى إنه عندما يجتاز المجتمع موقفًا أو ظرفًا معينًا مثل التغيير الاجتماعى السريع أو الاضطرابات السياسية أو فقدان القيم والمعايير.. فإن الجو يكون مهيأ لظهور القائد الكارزمى؛ خاصة إذا

اقتنعت الجماهير أن هذا الشخص يملك خصائص وقدرات غير عادية، فترتبط به عاطفيًا وتكون مستعدة لطاعته دون تحفظ .

ويرتبط صعود الكارزما بتفاعل عوامل متنوعة ومعقدة، يمكن إجمالها فى :

**أولاً :** موقف أزمة اجتماعية حادة يتسم بالاستجابة لتحطيم الآلية القائمة للصراع فى المجتمع، ويؤدى إلى خلق شعور عميق بالاعتماد على النفس، ويزيد من التوقعات، وعلى المستوى السياسى تجتاح النظام وقادته والمؤسسات والأيديولوجية والبيئة أزمة شرعية؛ نظرًا للشعور بالغربة الذى ينتاب الجماهير.

**ثانيًا :** ظهور شخصية يقتدى بها، فدون الشخصية الكارزمية.. فإن العلاقة الكارزمية لا يمكن أن تنشأ والعكس بالعكس، فالعملية الكارزمية لا يمكن تصور حدوثها دون توافر الظروف الملائمة.

إن حدوث هذه الشروط متلازمة يطلق العملية الكارزمية اعتمادًا على عدد من المتغيرات المرتبطة بالأسلوب الذى يتصور به القائد إن المجتمع فى أزمة.

ويرتبط نشأة القيادة الكارزمية بأربع عوامل متداخلة، هى: رسالة، وأداء، وصفات شخصية وفرص للإعلان، فالقائد يكشف عن ذاته من خلال أداء بطولى ورسالة مقدسة، وهذان العاملان يعزز كل منهما الآخر، فأداء القائد قد يمثل توضيحًا لرسالته، والرسالة قد تحوى برنامجًا لنشاطه البطولى.

وترتبط نشأة العلاقة الكارزمية بمدى ملاءمة رسالة الزعيم للأزمة ومدى اتساقهما؛ أى الرسالة والأداء مع الثقافة السائدة وتطلعات المجتمع، ويرتبط صعود الكارزما كذلك بأن أداء الزعيم يجب أن يكون نمطًا غير عادى يحتذى به، ويجب أن تتضمن الرسالة المصاحبة وصفًا لعلاج الأزمة الحالية ووعدًا مثاليًا حول المستقبل، وأن تكون بالإضافة إلى ذلك متسقة مع حاجات ومشاكل المجتمع وقيمه وأنماط سلوكه.

وتعتمد الكارزما فى أحد جوانبها على ربط القائد نفسه بالرموز المقدسة لثقافة شعبه، والاستشهاد بالبطولات والأساطير التاريخية لهذا الشعب؛ بهدف إيجاد رابطة

استمرارية بين القائد الكارزمى والأبطال القوميين لشعبه، بمعنى أن يصبح رمزًا للقومية وممثلاً للبطولة ومعبرًا عن الكرامة القومية بما يجعله يتخطى الخلافات والتناقضات القائمة بين أفراد شعبه، وتحقيق نوع من التجانس والتضامن فيما بينهم.

وتكون السمات الشخصية للزعيم عاملاً ديناميكيًا آخر لدعم التفاعل مع الأتباع وامتلاك القائد للصفات المثالية تحدد دائما بواسطة مجتمعه طبقًا للثقافة السائدة فى المجتمع، هذه السمات الشخصية تعد أداة أساسية فى نقل قيم ورسالة الزعيم إلى أتباعه.

وقد تجهض العلاقة الكارزمية بين القائد والأتباع إذا لم تتح لها فرصة الإعلان والأداء، فقد يملك القائد المنهج الكارزمى قبل الوصول للسلطة ويطوره بعد الوصول لها من خلال استخدام ماهر لوسائل الاتصال الجماهيرية، ويتعين على الكارزما المحتملة أن توفر لها قاعدة تتيح لها الفرصة لنشر آرائه وإيضاح قدرته البطولية، وضمان عدم إحباط النخبة الحاكمة لإمكانات الكارزمية .

وتتميز السلطة الكارزمية بقدرتها على إحداث تغيير جوهرى فى قيم النظام استنادا إلى الشرعية المستمدة من العلاقة الكارزمية مع الأتباع وبقدر نجاح القائد فى نقل قيمه إلى أنصاره يكون خلقه، وإحدى السمات المميزة للسلطة الكارزمية عن الأنماط الأخرى للسلطة هى الرابطة الروحية العالية، التى تجمع بين القائد والأتباع.. تلك الرابطة التى تضع القائد فى مرتبة سامية مع حواريه، وعندما تصل السلطة الكارزمية إلى الاستقرار وإرساء نظام جديد يقوم على الشرعية فإن كل الهياكل التنظيمية والمؤسسات والأعمال ستحمل الهالة لبركة هذا القائد الكارزمي التى تتدفق من سجله التاريخى وصفاته الفريدة؛ بمعنى أن كل ما يقترحه القائد سيجد قبولاً عامًا وشرعيًا.

وتلعب الكارزما دورًا حيويًا فى إضفاء الاستقرار خلال عملية التحول من مجتمع تقليدى إلى آخر بما تتمتع به من قدرات وما تحظى به من احترام وتأييد الجماهير، خاصة إذا ما وجه اهتمامه إلى إقامة المؤسسات ذات المقدرة والفعالية، وعمل على تحديث المجتمع بانتهاج سياسة ذات مضمون، تكفل له استمرار التأييد لأهداف

المجتمع على ضوء حقيقة أن دور الكارزما مرهون باستمراره فى السلطة أو ببقائه على قيد الحياة.

ومن هنا يصبح من الضرورى تحويل الكارزما إلى مؤسسات، وترتكز شرعية المؤسسات الجديدة على كارزما الزعيم من ناحية، وعلى فاعلية أدائها من ناحية أخرى.. هذه الفاعلية التنظيمية هى التى تمكن المؤسسات من تحقيق شرعية ذاتية بعد اختفاء الزعيم.

ورغم أهمية القيادة الكارزمية فى تحقيق الاستقرار للنظام السياسى خلال المرحلة الانتقالية، إلا أن مثل هذه القيادة قد تؤدى إلى إعاقة أو تأخير إرساء نمط جديد للسلطة، يتسم بالشرعية والعقلانية يحقق الاستقرار فى فترات لاحقة خاصة فى بلدان العالم الثالث.

ويتعين التمييز بين القائد الشعبى والقائد التاريخى عند تحليل العلاقة الكارزمية، فرغم أن الشعبية مستمدة من أعمال بطولية وأداء مثالى إلا إنها ليست مرادفة للكارزما، فعلى سبيل المثال.. اللواء/ محمد نجيب والرئيس الأمريكى/ ايزنهاور اللذين أخفقا بعد المرحلة الأولى وفقدوا رسالتهم، وينطبق هذا على معظم قادة الدول النامية الذين يتمكنون خلال المراحل الأولى من البناء نشر رسالة ناجحة وتحقيق الاستقلال، ولكنهم يفشلون فى استكمال مراحل الكارزما لعدم استقرار نمط المنظمات الجديدة وغياب التغيير الاجتماعى الحقيقى وما يصاحبه من إضعاف للرابطة الكارزمية.

ومن هؤلاء القادة الرئيس الغانى الأسبق/ كومى نكروما وسوكارنو.